الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
08 شعبان 1437
15 مايو 2016
العدد 846

رئيس طاجيكستان يزور البلاد اليوم

يصل إلى البلاد اليوم الأحد الرئيس إمام علي رحمان رئيس جمهورية طاجيكستان الصديقة والوفد الرسمي المرافق له في زيارة رسمية للبلاد تستغرق ثلاثة أيام يجري خلالها مباحثات رسمية مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

دعوا إلى محاكمة من يعمل ضد مصلحة الرياضة في الكويت

مطالب نيابية بسحب الثقة من اتحاد كرة القدم وانتخاب مجلس جديد

تفاعلا مع قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» باستمرار تعليق النشاط الرياضي طالب عدد من النواب الجمعية العمومية للأندية الرياضية بالدعوة إلى اجتماع تصوت فيه على سحب الثقة من اتحاد كرة القدم وانتخاب مجلس ادارة جديد ينتصر للكويت وقضاياها داعين إلى تقديم من يعمل ضد مصلحة الرياضة في الكويت الى المحاكمة.

وشددوا على أن نتيجة التصويت تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن أحمد وطلال الفهد نجحا بامتياز في مهمتهما مستطردين: لكنه نجاح بطعم الذل والخزي لأنه كان نجاحا شخصيا على حساب بلدهما الذي أهلهما إلى مناصب رياضية دولية حاكوا من خلالها المؤامرات ضد الكويت وسعوا للإبقاء على الايقاف.

وطالبوا بمحاسبة كل ناد لا يطبق القوانين حتى اذا وصل الى حل الاندية المخالفة وتعيين مجالس مؤقتة لحين الدعوة للانتخابات متمنين طرد كل من

فيصل الشايع

د. يوسف الزلزلة

د. عبدالله الطريجي

عمل ضد بلده وساعد على وقف النشاط من مناصبهم ومحاسبتهم وفقا للقانون حتى تعود الرياضة الكويتية إلى ريادتها.

وكشف النائب د. يوسف الزلزلة عن عزمه وعدد من النواب تقديم طلب لعقد جلسة لمناقشة الوضع الرياضي بعد تصويت الفيفا ضد الكويت متمنيا من الحكومة ان تحضر الجلسة ولديها الاجابات عن كل الاسئلة فيما أشار النائب د. عبدالله الطريجي إلى أن لجنة الشباب والرياضة ستطلب من مجلس الامة بحث ملف الايقاف بكل شفافية وبلا أي مجاملة من أجل وضع النقاط على الحروف.

وبدوره أكد النائب فيصل الكندري ان الكويت تعرضت لمؤامرة كبرى وجريمة قادها من يدعون أنهم أبناؤها مطالبا بسرعة اتخاذ اجراءات دبلوماسية عاجلة لإعادة الامور الى نصابها الصحيح.

ومن جهته طالب النائب فيصل الشايع الحكومة بضرورة اتخاذ قرارات حازمة تعيد للكويت مكانتها الرياضية وتحرر الرياضة الكويتية من احتكار من سعى إلى خرابها لا سيما أن الامور اليوم باتت واضحة بعدما سقطت الأقنعة وانكشفت المؤامرات وظهرت حقيقة الملف الذي شغل بال الكويتيين عموما والشارع الرياضي على وجه الخصوص.

تفاصيل (ص04)

الزلزلة: سأقدم استجوابا لوزير المواصلات خلال أسبوعين

أكد رئيس لجنة الأولويات النائب د.يوسف الزلزلة أنه سيقدم استجوابا مكونا من 4 محاور إلى وزير المواصلات عيسى الكندري خلال الاسبوعين المقبلين وذلك على خلفية تجاوزات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

وشدد الزلزلة على أن تجاوزات المؤسسة المالية والادارية قد وصلت إلى وضع مأساوي لا حدود له ولا نهاية مضيفا: اصبح لزاما علي وبرا بقسمي أن استجوب وزير المواصلات المسؤول سياسيا امام مجلس الامة عن تجاوزات الكويتية وكاسكو وغيرهما من الجهات المتداخل عملها مع الكويتية مباشرة.

تفاصيل (ص05)

الميزانيات: 1335 وظيفة شاغرة في نفط الكويت

دعا رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إلى إعادة النظر في عناصر تكاليف إنتاج البرميل مشيرا إلى أن تكلفة إنتاج البرميل حاليا بالشركة حسب التحديث الأخير لديوان المحاسبة تبلغ 1.152 دينار.

ولفت إلى أن الشركة أفادت بأنها حققت النسبة المستهدفة من العمالة الوطنية والمقدرة بـ 25 % في العقود النفطية المبرمة مع المقاولين وبلغ عددهم 2840 موظفا. وكشفت اللجنة عن ارتفاع عدد الشواغر الوظيفية لدى الشركة لتصل نحو 538 وظيفة شاغرة بخلاف ما هو مدرج لها في ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدر بـ 800 وظيفة مما يتطلب شغل جميع هذه الوظائف وعدم تدويرها سنويا.

تفاصيل (ص03)

التشريعية تناقش رفع الحصانة عن دشتي اليوم

تناقش اللجنة التشريعية اليوم طلب رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي.

ومن جهة اخرى تبحث اللجنة المذكرة بالرأي القانوني عن قرار المجلس بشأن تكليف التشريعية نظر مدى دستورية تكليف وزير المالية تزويد لجنة الميزانيات التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم في شأنها تسديد الرسوم.

تفاصيل (ص03)

يعقد بالكويت خلال الفترة من 16 إلى 17 مايو الجاري

الكندري: اجتماع الأمناء العامين الخليجيين يبحث الدبلوماسية البرلمانية

تستضيف الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الاجتماع التاسع عشر للأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك خلال الفترة من 16 إلى 17 مايو الجاري.

وقال الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري ان الاجتماع سيبحث عددا من التقارير والبرامج والمشاريع المشتركة بين الأمانات العامة الخليجية وستعرض تقارير لجان التنسيق والتدريب وتبادل المعلومات لاعتمادها.

وأوضح ان الاجتماع سيناقش في دورته الحالية الدبلوماسية البرلمانية ودورها المهم في خدمة مصالح الدول الخليجية ومساهمتها في مد جسور التواصل مع البرلمانات الخارجية وتعزيز التعاون الخليجي في المحافل البرلمانية الدولية.

ولفت الكندري الى انه سيتم تكريم الامين العام السابق للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج من قبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تقديرا لجهوده التي بذلها إبان توليه اعمال الأمانة العامة للاتحاد خلال السنوات الماضية.

ملف «الدستور»

- مجلس 2003: 180 تشريعا منها 32 قانونا و102 للميزانيات و46 اتفاقية
- قانون تاريخي يمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ترشحا وانتخابا

تفاصيل (ص12-15)

الغانم يستقبل عددا من السفراء المعتمدين لدى الكويت

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا سفراء أمريكا اللاتينية

الغانم مستقبلا سفير سويسرا

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه الخميس الماضي عددا من السفراء المعتمدين لدى دولة الكويت.

واستقبل الغانم كلا على حدة سفير جيبوتي محمد مؤمن والسفير الهنغاري ميهاي باير والسفير البوسني محمد هليلوفيتش والسفير السويسري الدو دي لوكا والسفير الروسي ألكسي سولوماتين والسفير اليوناني ثيودورس ثيودورو. وبحث الغانم خلال اللقاءات العلاقات الثنائية بين الكويت وتلك الدول وسبل تعزيزها وتنميتها في شتى المجالات.

كما استقبل عددا من سفراء امريكا اللاتينية المعتمدين لدى دولة الكويت وذلك بحضور مساعد وزير الخارجية لشؤون الامريكتين السفيرة ريم الخالد.

وحضر اللقاء سفير الارجنتين جورج بيغا وسفير البرازيل انطونيو بيدرو وسفير فنزويلا هادل باوليني وسفير كوبا اندرس جاريدو وسفير جمايكا نايجل سميث وسفير غويانا سافراز شادود وسفير بيرو هيلي كاسترو وسفير المكسيك ميجيل ايسيدورو وسفير نيكاراغوا اوسكار اراندا وسفير هندوراس نيلسون غارثيا.

ارتفاع عدد الملاحظات المسجلة من المحاسبة ضد الشركة

الميزانيات: 1338 وظيفة شاغرة في نفط الكويت

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي:

أولا: ارتفاع عدد الملاحظات المسجلة

رغم اتخاذ الشركة إجراءات لتسوية عدد كبير من ملاحظاتها بشكل جزئي إلا أن هناك ارتفاعا في عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة لتصل إلى 74 ملاحظة بعدما كانت في السنة الماضية 59 ملاحظة.

وسبق أن أكدت اللجنة ضرورة إعادة النظر في آلية تأهيل مقاولين العقود النفطية بشكل مستمر إذ إن غالبية الملاحظات المسجلة تتمحور في هذا الجانب؛ مما يتطلب تحديثها بشكل دوري للتأكد من قدرتهم الفنية وملاءتهم المالية ومدى مواكبتهم للتطورات التكنولوجية المتجددة في الصناعة النفطية.

ثانيا: عدم تحقيق الشركة للطاقة الإنتاجية المستهدفة

ووفق تقرير ديوان المحاسبة لم تحقق الشركة الطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام والمقدرة بـ 2،950،000 برميل يوميا في سنة 2015 بانخفاض قدره 87 ألف برميل يوميا عما هو مستهدف لعدة عوامل أهمها:

1 - عدم التزام أحد المقاولين المشغلين لوحدة الإنتاج المبكر بالمواصفات الفنية الواردة في العقد مما أثر على انخفاض الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدة لتصل إلى 68 ألف برميل يوميا علما أن المستهدف منها 120 ألف برميل يوميا.

2 - عدم انتظام التيار الكهربائي في منطقة شمال الكويت مما أثر على 429 بئرا.

وسبق أن بينت اللجنة أن كثيرا من العقود النفطية لا تحقق الكميات المستهدفة منها من إنتاج النفط والغاز لانخفاض القدرات الفنية لكثير من المقاولين وما إن تشتري شركة نفط الكويت تلك الوحدات الإنتاجية من المقاولين وتديرها بنفسها فإنه يتم تحقيق الكميات المستهدفة

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

للإنتاج وأحيانا تتخطاها.

ثالثا: تكلفة إنتاج البرميل في شركة نفط الكويت

ولابد من إعادة النظر في عناصر تكاليف إنتاج البرميل والاستناد إلى تفسير مهني لمعرفة المكونات الحقيقية للتكلفة حيث إنها حاليا تشمل جميع المصاريف التي تتحملها الشركة سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو غير متعلقة بها كامخصصات ومصاريف الحفر غير المثمر وتزيد هذه التكلفة بقيمة فوائد التمويل وتبلغ تكلفة إنتاج البرميل حاليا بالشركة حسب التحديث الأخير لديوان المحاسبة بـ 1.152 دينارا.

ثالثا: قصور الشركة في التخطيط الفني والمالي السليم

كما أن كثرة الأوامر التغيرية على العقود النفطية يكشف عن وجود خلل في التخطيط الفني والمالي السليم لدى الشركة ومنها على سبيل المثال إصدار أمر تغييري بما يقارب 12 مليون دينار على أحد مشاريع إنشاء محطة لتعزيز الغاز البالغة تكلفته 207 ملايين دينار إضافة إلى تعويض مقاول العقد بـ 670 ألف دينار بسبب تأخر الشركة في الإغلاق المخطط لمحطات تعزيز الغاز.

كما لوحظ تضمن العقود النفطية ببنود تعتبر كاحتياطيات مالية لتلك العقود ويتم استخدام هذه الاحتياطيات عبر الأوامر التغيرية التي تطرأ على العقد ومنها ما حدث على سبيل المثال في أحد مشاريع توصيل أنابيب النفط الخام حيث لم تلتزم الشركة بالجدول الزمني لهذا العقد مما أدى تعويض المقاول بـ 3.5 ملايين دينار إضافة إلى استنفاد المبلغ الاحتياطي لهذا العقد والمقدر بـ 4 ملايين دينار وطلب اعتماد إضافي آخر للعقد بقيمة 3 ملايين دينار.

رابعا: تكويت العقود النفطية والشواغر الوظيفية لدى الشركة

وأفادت الشركة بأنها حققت النسبة المستهدفة من العمالة الوطنية والمقدرة بـ 25 % في العقود النفطية المبرمة مع المقاولين وبلغ عددهم 2840 موظفا وشددت اللجنة على ضرورة خلق الأمان الوظيفي للعمالة الوطنية وتنمية مهاراتهم والتحقق من قيام مقاولي العقود النفطية التي تحتوي على بند التدريب بتأهيل القوى الوطنية وبيان المزايا المالية لهم لاستقطابهم للعمل في القطاع الخاص والتأكد من وجودهم ميدانيا كي لا تكون هذه الفرص الوظيفية غطاء للتوظيف الوهمي.

كما لاحظت اللجنة ارتفاع عدد الشواغر الوظيفية لدى الشركة لتصل نحو 538 وظيفة شاغرة بخلاف ما هو مدرج لها في ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدر بـ 800 وظيفة مما يتطلب شغل جميع هذه الوظائف وعدم تدويرها سنويا والحرص على مبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص أثناء التوظيف لاسيما وأن القطاع النفطي من الجهات الجاذبة.

الحمدان يسأل الخالد والحمود والصبيح عن هيئة تهدد أمن المجتمع

قدم النائب حمود الحمدان سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء في مقدمته: تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي عبر تويتر مؤخرا تغريدة لهيئة سمت نفسها هيئة اليد العليا يغلب عليها الطائفية والتطاول على خير الخلق بعد الأنبياء أمهات المؤمنين والصحابة الأمر الذي يعد تهديدا لأمن المجتمع وهذه الهيئة تقوم حاليا بجمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات. وطلب الحمدان افادته بالآتي: هل تم رصد هذا العمل؟ ومن الذي خلفه؟ مع تزويدي بنسخة من كافة المستندات في حال وجود أي إجراء من وزارة الداخلية.

وما إجراءات وزارة الداخلية إذا ثبت مخالفة هذه الهيئة هيئة اليد العليا للقرار الوزاري رقم 101 لسنة 1995 بإصدار لائحة تنظيم جمع التبرعات من دون الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟

وهل لدى الهيئة انتماءات لمنظمات إرهابية أو خلايا تنظيمية تعود بالضرر على الأمن والسلم في البلاد؟

وهل هناك قطاع أمني متخصص في متابعة ما يصدر من تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي؟ إذا كانت الإجابة بالايجاب فما اسم هذه الإدارة وما اسم المسئول عن هذه الإدارة؟

وفي سؤال اخر وجهه الحمدان الى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اشار الى ان هذه الهيئة تقوم حاليا بالتجهيز لعمل مسرحي مما يعد مخالفة للنظام العام وخروج على

حمود الحمدان

حدود النقد الهادف البناء وطلب افادته بالآتي: ما مدى صحة هذا الخبر؟ وإذا كان الخبر صحيحا فما الإسس والمعايير التي تم بموجبها إصدار تراخيص للمسرحية والشروط التي اشترطتها الوزارة في حال منحهم الترخيص؟ مع تزويدنا بكافة المكاتبات حول الموضوع.

ووجه الحمدان سؤالا ثالثا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح اكد فيه انهذه الهيئة تقوم حاليا بجمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات وطلب افادته وتزويده بالآتي: ما الصفة القانونية لهذه الهيئة؟ وهل لديها ترخيص من الجهات المختصة لجمع التبرعات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما الجهة التي تراقبها وتشرف على عملها؟ وإذا كان الأفراد القائمون على هذه الهيئة قد تقدموا بطلب رسمي لتأسيسها فيرجى تزويدي بنسخة عن هذا الطلب.

التشريعية تناقش رفع الحصانة عن دشتي

تعقد اللجنة التشريعية والقانونية اجتماعا اليوم لمناقشة طلب رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي في قضيتين أمن دولة.

ومن جهة اخرى تبحث اللجنة المذكرة بالرأي القانوني عن قرار المجلس بشأن تكليف اللجنة التشريعية نظر مدى دستورية تكليف وزير المالية تزويد لجنة الميزانيات التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم في شأنها تسديد الرسوم المقررة بالقانون رقم 50 لسنة 1994 .

وعلى صعيد متصل تشرع اللجنة المالية والاقتصادية اليوم في مناقشة مشروع القانون والاقتراحات بشأن تأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة فيها تبحث لجنة الرافق العامة الاقتراح بقانون والحاص بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان.

نواب يؤكدون ضرورة محاسبة من حرض ضد رفع الايقاف

طلب نيابي لمناقشة الوضع الرياضي في جلسة خاصة

فيصل الشايع

فيصل الدويسان

فيصل الكندري

عقب تصويت الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم برفض رفع الايقاف عن النشاط الرياضي الكويتي اعلن النائب يوسف الزلزلة انه سيتقدم ومجموعة من النواب بطلب لمناقشة الوضع الرياضي في جلسة خاصة متمنيا من الحكومة ان تأتي الجلسة ولديها الاجابات عن جميع اسئلة النواب

واضاف الزلزلة: لست ضليعا بالشؤون الرياضية لكن واقع الحال يلزمنا أن نحاسب الحكومة على تقاعسها في حل ملف الرياضة الذي فشلت فيه.

من جانبه أكد مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب د. عبد الله الطريجي أن استمرار الإيقاف الرياضي لم يكن مفاجئا في ظل وجود من يحرض على بلده في المحافل الدولية مشيرا إلى أن نتيجة التصويت تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن أحمد وطلال الفهد نجحا بامتياز في مهمتهما لكنه نجاح بطعم الذل والخزي لأنه كان نجاحا شخصيا على حساب بلدهما التي أهلتهما إلى مناصب رياضية دولية حاكوا من خلالها المؤامرات ضد الكويت وسعوا للإبقاء على الايقاف.

وقال في تصريح صحافي أن النتيجة الكارثية التي انتهى إليها تصويت كونغرس الفيفا باستمرار الإيقاف الرياضي تزعج كل كويتي غيور على بلده ليس فقط لاستمرار الإيقاف الظالم المبني على أسس خاطئة بل لأن الكويتيين ظنوا ولو مؤقتا أن من يقود الرياضة حاليا يمكن أن تكون لهم الغيرة نفسها على بلدهم لكن هذه الشخصيات وقعت في شر أعمالها وبرهنت لكل كويتي أن من يراهن على أن هذه الشخصيات يمكن أن تلعب دورا مهما في الكويت في مرحلة ما فإنما يراهن على حصان خاسر وبأن من فشل في إقناع الأشقاء والأصدقاء بإلغاء قرار الإيقاف الرياضي لن يكون قادرا على حمل أي مسؤولية تحتاجها الكويت في المستقبل.

وأضاف أن أحمد الفهد نجح في حشد 85 صوتا للشيخ سلمان بن ابراهيم في انتخابات الفيفا وهو رقم كان كافيا لرفع الايقاف فأين هذه الأصوات؟ مؤكدا أن احمد كان قادرا على لعب دور أهم لمصلحة بلده في معركة الايقاف لكن الطبع يغلب التطبع وما يكنه الفهد لبلده يظهر في مثل هذه المواقف التاريخية وسيسجل التاريخ أن احمد وطلال الفهد تخليا عن بلدهما وشباب الكويت ومن يترجى منهما شيئا للوطن فهو واهم.

وقال ان من فشل في إلغاء قرار دولي يخص الرياضة ليس كفؤا لأي مناصب أو مهام يمكن أن تفيد بلده مضيفا ربما أن هذه القناعة موجودة لدى الكثيرين من أهل الكويت لكنه ترسخت الآن أكثر من ذي قبل.

ودعا الطريجي الجمعية العمومية للأندية الرياضية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية تجاه من حرض ودلس وأن تدعو إلى اجتماع تصوت فيه على سحب الثقة من اتحاد كرة القدم الذي لم يعد يمثل الكويت للأسف ليصار إلى انتخاب مجلس ادارة جديد ينتصر للكويت وقضاياها.

ورأى الطريجي أن جهود الحكومة افتقدت إلى التنسيق المطلوب ومع ذلك فإنها الآن مطالبة ببعض الإجراءات القانونية بحق من حرض ضد بلده وليس اقلها إقالة من كانت لهم مواقف سلبية داخل الاندية الرياضية ولم يحترموا قوانين الدولة مؤكدا أن عليها الانتصار للدستور والقانون ودولة المؤسسات شاء من شاء وأبى من أبى كاشفا عن أن لجنة الشباب والرياضة ستطلب من مجلس الامة بحث هذا الموضوع بكل شفافية وبلا أي مجاملة من أجل وضع النقاط على الحروف.

وتقدم الطريجي بالشكر إلى الوفد الشعبي وكل من كانت له مساهمات بيضاء في محاولة رفع الايقاف مؤكدا ان هذه الجهود الخيرة لن ينساها الكويتيون الذي كانوا وما زالوا يدركون أننا نواجه مؤسسة رياضية دولية عصفت الرشاوى وقضايا الفساد بها.

أكد النائب فيصل الشايع ان من ساهم بايقاف الكويت رياضيا زورا وبهتانا احمد وطلال الفهد ومن معهم بالكذب والتدليس وهم للاسف من يعتلون المناصب الرياضية بالكويت وبالخارج باسم الكويت و هم من كان يفترض الدفاع عن بلدهم ولكن للاسف هم من ساهم بالتحريض لاستمرار وقف الرياضة الكويتية وذلك من خلال رسائل موجهة من اللجنة الأولمبية الكويتية واتحاد كرة القدم يدعون فيه ان هناك تدخلا حكوميا علما ان غالبية اعضاء الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم الكويتي اكدوا برسالة للاتحاد الدولي بخلاف ذلك كما ان تصويت احمد الفهد باللجنة التنفيذية صوت مع استمرار ايقاف الكويت والمحضر موثق ومنشور وكذلك تقرير الاتحاد الاسيوي المعد من قبل اللجنة القانونية التي يرأسها طلال الفهد للاسف يوصي باستمرار ايقاف الكويت.

واضاف الشايع: هم من اوقفوا الرياضة الكويتية باسم الكويت وبسبب مناصبهم ويدعون بخلاف ذلك والكويت كلها تعلم مواقفهم المخزية بحق بلدهم لذا نطالب الاندية محاسبة ممثلهم بالاتحاد من كان موقفه سلبيا بتقديم استقالته على الموقف المخزي للاتحاد. كما نطالب الجمعية العمومية بحل الاتحاد وانتخاب مجلس ادارة همه رفع اسم الكويت عاليا.

ودعا الشايع الحكومة الى محاسبة كل ناد لا يطبق القوانين حتى اذا وصل الى حل الاندية المخالفة وتعين مجالس موقتة لحين الدعوة للانتخابات مستطردا بالقول: نريد رجالا يعملون لمصلحة الكويت ورفع راياتها عاليا ويفكرون بالمصلحة العامة وليس بمصالحهم الخاصة والمناصب كما نتمنى طرد كل من عمل ضد بلده وساعد على وقف الرياضة الكويتية من مناصبهم ومحاسبتهم وفقا للقانون حتى ترجع الرياضة الكويتية الى عهدها السابق.

بدوره جدد النائب فيصل الدويسان مطالبه بتقديم من يعمل ضد مصلحة الرياضة في الكويت الى المحاكمة معربا عن اسفه الشديد لاستمرار ايقاف الرياضة الكويتية بعد التصويت عليها في الاتحاد الدولي لكرة القدم مستنكرا في الوقت نفسه مساهمة عناصر كويتية نافذة في التأثير على التصويت باستمرار الايقاف.

وأضاف الدويسان في تصريح له امس ان صح من تردد عن تصويت الاخوين الفهد ضد مصلحة الكويت وما صرح به الاشقاء العرب بأن الاتحاد الكويتي لكرة القدم صوت مع استمرار ايقاف النشاط الرياضي الكويتي فيجب على الحكومة اتخاذ ما هو يلزم بحقهم حسب القانون في اسرع وقت.

وقال الدويسان ان لم نسرع في اعادة الامل لشبابنا في تحقيق طموحهم بمشاركة بلادهم في البطولات العالمية فلا خير فينا مطالبا بسرعة اتخاذ اجراءات دبلوماسية عاجلة لإعادة الامور الى نصابها الصحيح.

من جهته اكد النائب فيصل الكندري ان الكويت تعرضت لمؤامرة كبرى وجريمة قادها من يدعون أنهم أبناؤها مشيرا الى ان الغدر الذي تعرضت اليه الكويت في التصويت على رفع الإيقاف جاء بمساهمة مباشرة ممن يدعون انهم يحمون الرياضة ويذودون عنها ويرفعون اسمها.

وقال الكندري في تصريح صحفي من غير المعقول أن تحصد الكويت 13 صوتا طلبوا رفع الإيقاف من أصل 205 يحق لهم التصويت بينما كان عدد المعترضين على رفع الإيقاف 176 صوتا متسائلا عن الدور الأساسي لاتحاد الكرة في الكويت وتواصلها مع الاتحادات الأخرى إضافة الى دور متقلدي المناصب الرياضية الدولية من أبناء الكويت الذين من المفترض ان يوفروا حشدا للحق الكويتي.

وأسف الكندري على حال الرياضة قائلا: ما ذنب شباب الكويت الذين عانوا الأمرين منذ بداية الايقافات الرياضية التي استمرت لسنوات مشيرا الى انه من حق كل شاب أن يفرح بإنجاز وطنه الرياضي وانجاز أقرانه في الملاعب موضحا ان حالة الإحباط واليأس في الرياضة تستدعي اجتثاث مكامن الخلل والفساد.

وقال الكندري: لقد جال الوفد الرياضي النيابي على دول عديدة قبل اجتماع الفيفا لإيضاح الصورة لهم وحقيقة الإيقاف وأحقية الكويت في ممارسة دورها ولقد تلقوا وعودا كبيرة لكننا فوجئنا بالتصريحات التي أكدت لنا أن ثمة من أقنع دولا عديدة بالتصويت لإبقاء الإيقاف والمحزن المخزي بأن من لعب هذا الدور هم من أبناء الكويت ممن يدعون في العلن بأنهم يعملون لصالح الوطن وهم في حقيقة الأمر يعملون ضده.

وطالب الكندري الحكومة بضرورة اتخاذ قرارات حازمة تعيد للكويت مكانتها الرياضية وتحرر الرياضة الكويتية من احتكار من سعى إلى خرابها مضيفا أن الامور اليوم باتت واضحة بعدما سقطت الأقنعة وانكشفت المؤامرات وظهرت حقيقة الملف الذي شغل بال الكويتيين عموما والشارع الرياضي على وجه الخصوص.

الزلزلة: واقع الحال يلزمنا أن نحاسب الحكومة على تقاعسها في حل الملف

الطريجي: واهم من يترجى شيئا من أحمد وطلال لبلدهما فالرهان عليهما خاسر

الشايع: للأسف من وقفوا ضد الكويت هم من يعتلون المناصب الرياضية باسمها

الدويسان: نطالب بسرعة اتخاذ إجراءات دبلوماسية عاجلة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح

الكندري: الكويت تعرضت لمؤامرة كبرى قادها من يدعون أنهم أبناؤها

اكد ان نتائج جولة رئيس الوزراء الآسيوية ستظهر قريبا

الخرينج يعلن ترشحه لرئاسة البرلمان العربي في الدورة المقبلة

أعلن نائب رئيس مجلس الامة عضو البرلمان العربي مبارك الخرينج عن ترشحه لرئاسة البرلمان العربي في دورته القادمة مؤكدا ان ترشحه جاء لايمانه الكامل بدور المنظمات العربية في الدفاع عن القضايا العربية ومتابعة المصالح العربية خاصة في هذه المرحلة الحساسة والحرجة في تاريخ الامة العربية مؤكدا ان الدبلوماسية الشعبية رافد مهم واساسي في دعم المواقف العربية والدفاع عن قضايا الامة.

واشار الخرينج الى انه عزم على الترشح لمنصب رئاسة البرلمان العربي في دورته الحالية لما يحمله من خبرة طويلة في العمل البرلماني بمجلس الامة والتي تمتد أكثر من عشرين عاما وعضوا في البرلماني العربي منذ انشاء البرلمان العربي ولعدة دورات وانطلاقا من هذه الخبرة الطويلة في العمل البرلماني المحلي والعربي عزمت على الترشح لرئاسة البرلمان العربي علما بأن ترشح الاخ الفاضل احمد الجروان رئيس البرلمان العربي الحالي لدورة اخرى ارجأ ترشحي لهذا المنصب العربي تكريما وتقديرا للاخ الجروان ودولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة التي نكن لها المحبة والتقدير والاخوة الخالصة

وعبر الخرينج عن امله الكبير ان يحوز ثقة اخوانه اعضاء البرلمان العربي والعمل سويا من اجل الامة العربية والمواطن العربي والسعي الحثيث للدفاع عن قضايا العرب في كل المحافل المختلفة.

من جهة اخرى اشاد الخرينج بنتائج الجولة الآسيوية لسمو

مبارك الخرينج

رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح والوفد المرافق لسموه والتي اكدت بعد النظر لسياسة الكويت الخارجية والانفتاح الكامل على دول العالم.

واكد الخرينج ان الانفتاح الكويتي على الدول الآسيوية والاستفادة من خبراتها وتجاربها وتعزيز العلاقات مع هذه الدول والشعوب امر مرحب به من الشعب الكويتي لاسيما ان الدول الآسيوية لها من التجارب والخبرات الكبيرة في مجال التنمية والتطور مؤكدا ان الاخذ بخبرات الدول الآسيوية وجلبها الى الكويت من خلال الاتفاقيات الثنائية يساهم في حل الكثير من المشاكل والقضايا العالقة في الكويت وخاصة في مجال الاسكان والتعمير والبنية التحتية للمناطق.

وعبر الخرينج عن سعادته الكبيرة لنتائج هذه الجولة الآسيوية لسمو الشيخ جابر المبارك والوفد المرافق له والتي ستظهر نتائجها الإيجابية في المستقبل القريب متمنيا لسموه النجاح والسداد في مهامه الوطنية.

الزلزلة: استجواب من أربعة محاور لوزير المواصلات خلال أسبوعين

أكد رئيس لجنة الأولويات النائب يوسف الزلزلة أن دورنا كنواب حماية المال العام ورقابة العمل الحكومي وتشريع القوانين التي تصب في الصالح العام ومن هذا المنطلق فقد وجدنا أن تجاوزات طيران الكويتية المالية والادارية قد وصلت إلى وضع مأساوي وبعد سيل من الاسئلة البرلمانية لفترة ثلاث سنوات متتالية ووصول اجابات غير صحيحة ومغلوطة في بعض الأحيان وبعد ان تجاوز مجلس ادارة الكويتية صلاحياته ولم يقم بدوره في تصويب اعوجاج الكويتية اصبح لزاما علي وبرا بقسمي ان استجوب وزير المواصلات المسؤول سياسيا امام مجلس الامة عن تجاوزات الكويتية و كاسكو و§غيرهما من الجهات المتداخل عملها مع الكويتية مباشرة.

وأضاف الزلزلة أنه لكثرة محاور الاستجواب سأختصرها في اربعة محاور فقط وسأقدم

يوسف الزلزلة

الاستجواب في بحر الاسبوعين المقبلين لكثرة المعلومات حول التجاوزات التي لا حدود لها و لا نهاية شاكرا بعض الاخوة النواب الذين زودوني بمعلومات اضافية عن تجاوزات الكويتية وعلى اتفاقهم معي على ضرورة تقديم الاستجواب في اسرع وقت ممكن.

لاري يقترح تعيين المعاقين بصريا في النيابة العامة

قدم النائب احمد لاري اقتراحا برغبة بمنح بعض المزايا للمعاقين بصريا منها الموافقة على حصولهم على قرض من البنوك المحلية دون كفيل واضافة مبلغ مئة دينار شهريا الى الراتب وإضافتها الى معاشه التقاعدي باعتبارها بدل سائق للحاجة الإجبارية للمعاق بصريا وتعيين المعاق بصريا من خريجي الحقوق والقانون في النيابة العامة أسوة بنظرائهم الآخرين وفتح المجال لخريجي الثانوية العامة من هذه الفئة في الجامعات والمعاهد الحكومية بالدراسة في بعض التخصصات العلمية وفتح بعض الشعب الأكاديمية الممنوع عنهم دراستها لعدم توفر الأجهزة والكتب الخاصة بالمعاقين بصريا وتوفيرها لهم وإنشاء مكتبة الكترونية باللغة العربية لمنح فرصة للكفيف كي يجعل الثقافة سبيلا من خلاله مع المجتمع.

وجاء في نص الاقتراح برغبة الذي تقدم به لاري: لطالما تميزت دولة الكويت بدعمها ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير سبل العيش الكريم لهم وذلك في اطار ما نصت عليه الشريعة الاسلامية وما نصت عليه الاتفاقات الدولية والقوانين المحلية التي وقعت عليها الكويت واقرتها دستوريا وتشريعيا ومازالت الكويت تعمل جاهدة من اجل تذليل العوائق والسلبيات كافة التي تحول بين المعاقين وبين تمتعهم بالحقوق كاملة واشراكهم في المجتمع حسب الوسائل الخاصة بكل اعاقة ليكونوا اعضاء فاعلين ومنتجين بما لديهم من قدرات يمكن الاستفادة منهم بها والتي تعينهم على الاستقلالية معنويا وماديا في حياة كريمة لا مهانة بها ولا تقلل من شأنهم.

الا ان العدالة على الارض تبقى ناقصة مهما حاولنا سد الثغرات التي تواجه تحقيق اهداف وطموحات ذوي الاعاقة وتحتاج دائما الى من يقوض سبل الاعوجاج واصلاح الخلل في بعض مناحي الحياة لفئات من المعاقين لم يكن بالامكان تلافيها الا في حال بروزها امام المعاق وثبوتها كمعوق يعيق مسيرته في الحياة كفرد من افراد المجتمع له حقوقه وعليه واجباته. وفي هذا المجال نخص المعاقين بصريا المكفوفين والمعاقين باعاقة بصرية شديدة ومتوسطة وهم فئة بالمجتمع الكويتي قد برز تميزهم العقلي والعلمي والعملي في كثير من المجالات حيث اثبتت التجارب والبحوث ان المعاقين بصريا مهما اختلفت درجة اعاقتهم لديهم قدرات تجعلهم قادرين على الاندماج في الحياة العامة وهم كاملو

احمد لاري

الاهلية وهذا يدعونا الى الاهتمام بما يقدرون عليه الا ان هذه الفئة من ذوي الاعاقة البصرية يصطدمون احيانا في المجال العلمي او العملي بقرارات السلطة التنفيذية دون سند قانوني او علمي وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان وزارة العدل تقرر عدم السماح للمكفوفين بالتعيين في النيابة العامة رغم حملهم شهادات ليسانس من كليات الحقوق والقانون كما نجد اصطدام المعاق بصريا بعد تخرجه من الثانوية العامة عدم فتح المجال له للدراسة الجامعية في التخصصات العلمية اذ لا تسمح وزارة التعليم العالي لهم بالدخول في المجالات العلمية واكتفاء بدخولهم في التخصصات الادبية والدراسات الادارية رغم تمتع اغلبهم بقدرات عقلية فذة تؤهلهم للدراسة في بعض التخصصات العلمية وربما يعود السبب لعدم توفير الوسائل الخاصة في الكليات الجامعية لتقديم المواد الدراسية بأساليب تعليمية خاصة بالمكفوفين وهو تقصير من الدولة وليس قصر نظر من المعاق بصريا.

لذا فاننا نتقدم بهذا المقترح لتصويب المسار والعمل على تطبيق قدر من العدالة التي تحقق المساواة ولا تميز بين هذه الفئة من المعاقين بصريا القادرين على ان يتجاوزوا اعاقتهم البصرية ويتساوون فيها هم وباقي افراد المجتمع الاصحاء بصريا طالما منحتهم الدولة هذه المزايا التي يتمتع فيها غيرهم من افراد المجتمع ليكونوا مؤهلين بحسب قدراتهم الذاتية والعقلية في المشاركة ببناء مجتمع يقر الحقوق والواجبات على فئات المجتمع بمختلف اطيافه دون النظر الى كونه معاقا او سليما.

لذا اقترح الايعاز لجهات الاختصاص بمنح المزايا المدرجة ادناه لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين باعاقة بصرية المكفوفين والمعاقين باعاقة بصرية شديدة ومتوسطة بإقرار ما يلي:

الموافقة للمعاقين باعاقة بصرية العاملين بالقطاع الحكومي او بالقطاع الخاص بالحصول على قرض من البنوك المحلية دون الحاجة الى كفيل. والموافقة على اضافة مبلغ 100 دك مائة دينار كويتي شهريا الى راتب المعاق بصريا واضافتها كذلك الى معاشه التقاعدي بعد انهاء خدمته باعتبارها بدل سائق للحاجة الاجبارية للمعاق بصريا من تكبد نفقات سائق وجلبه للبلاد وتسكينه واعالته خلال مدة خدمته وفي ممارسته لحياته.

الموافقة للمعاقين بصريا من خريجي الحقوق والقانون بالتعيين في النيابة العامة أسوة بنظرائهم الآخرين والموافقة للمعاقين بصريا من خريجي الثانوية العامة ومن في حكمها من فتح المجال لهم في الجامعات والمعاهد الحكومية بالدراسة في بعض التخصصات الدراسية العلمية وفتح بعض الشعب الاكاديمية الممنوع عنهم دراستها لعدم توافر الاجهزة والكتب الخاصة بالمعاقين بصريا وتوفير كل ما يلزم لهم من احتياجات للتخصص بالمجالات العلمية التي لا تمنعهم اعاقتهم البصرية من دراستها.

والموافقة على إنشاء مكتبة الكترونية باللغة العربية للمكفوفين عن طريق تشكيل لجنة تتكون من نخبة من المثقفين والفنيين الملمين بعلوم الحاسب الآلي وخصوصا في مجال برامج المكفوفين وتناط باللجنة مهمة حصر الكتب والمصنفات الموجودة حاليا على اقراص الحاسب الآلي المضغوط CD لدى مطابع ومكتبات الجهات الراعية للمكفوفين وإنشاء صفحة على شبكة الانترنت وتصعيد هذه الكتب عليها لتكون متاحة للاستفادة منها مع مراعاة الضوابط المتعلقة لذلك على الا تقتصر الصفحة على مجرد عرض للكتاب وانما يمكن ان تتضمن ايضا منتديات ثقافية عامة ومسابقات تجمع بين الترفيه والثقافة وتكون قابلة لتطوير مهامها وفق الحاجة وتعمل اللجنة على اختيار مصنفات اضافية باستمرار لادراجها ضمن المكتبة وتعمل اللجنة على تقديم الخدمات الشخصية لمن يحتاجها من المكفوفين حسب امكاناتها وتقدم اللجنة جوائز للمكفوفين الذين يقومون بتأليف مصنفات او كتيبات تشجيعا لهم على مزيد من الابداع وحثا لغيرهم عليه وتقوم اللجنة باصدار مجلة الكترونية تنشر على شبكة الانترنت وتفتح مجالا للمشاركة فيها للمكفوفين وغيرهم لمنح فرصة للكفيف كي يجعل الثقافة سبيلا يتفاعل من خلاله مع المجتمع.

شارك في وضع أسس بناء الكويت

الهاجري: ستظل ذكرى بطل التحرير خالدة في نفوس الكويتيين

استذكر النائب ماضي الهاجري ببالغ الحزن والأسى ذكرى مرور 8 سنوات على وفاة الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مؤكدا أن الفقيد كانت له بصمات واضحة في وضع دستور الدولة الحديثة حيث شارك في لجنة صياغة الدستور وحرص على أن يثري الجلسات بنقاشات تهدف الى الصياغة المثلى للدستور بما يضمن شرعية الدولة وحقوق مواطنيها على حد سواء.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن الشيخ سعد يعد من صانعي السياسة الكويتية في مجالي الأمن والدفاع فهو أول وزير للداخلية وثاني وزير للدفاع في ظل الدستور. وهو من الرجال الذين شاركوا وبفاعلية في وضع أسس بناء الكويت فقد كان شاهدا على اللحظات الأولى لاستقلال الكويت وقيام دولتها الحديثة مضيفا أن سموه رحمه الله أعطى قضية الأسرى اهتماما خاصا كونها القضية الكويتية الإنسانية الأولى وكثف الجهود على جميع الأصعدة من أجل إطلاق سراحهم إضافة إلى رعايته السامية لأهالي الأسرى والشهداء.

وأوضح الهاجري ان الكويت فقدت رمزا من رموزها الوطنية البارزة بعد رحلة طويلة من العطاء المخلص لوطنه وابناء شعبه الكريم فقد كان سمو الامير الوالد عنصرا قويا في النهوض بالبلاد في مختلف مجالات التنمية وميادينها اثناء تولي رئاسة مجلس الوزراء ما يزيد على 25 عاما بذل فيها اقصى الجهود والتضحيات من اجل خدمة الوطن والمواطنين.

ماضي الهاجري

واختتم الهاجري حديثه قائلا: مع مرور السنين على وفاة الشيخ سعد العبد الله رحمه الله ستظل أعماله رمزا للشجاعة وسيظل بطل التحرير وفارس الكويت خالدا في نفوس الكويتيين.

أكد أن الرموز والشعارات الخالية لم تعد تشكل ثقلا بالساحة

الجيران للصالح: ما خططكم لتلافي أي إضراب في النفط مستقبلا؟

وجه النائب د. عبدالرحمن الجيران سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح جاء فيه: تحقيقا للترشيد الامثل للموارد الطبيعية للبلاد وحمايتها وحسن استغلالها وتحقيقا للحوكمة الرشيدة وتطبيقا للشفافية المعهودة في العلاقة بين الحكومة والمجلس ارجو افادتي بما يلي: ما هي اهم الدروس المستفادة من إضراب عمال النفط السابق؟

وما خطط مؤسسة البترول وشركاتها لتلافي الاضراب مستقبلا؟

وما اوجه القصور التي ظهرت في التعامل مع هذه الازمة التي اضرت بالصالح العام وعطلت مصالح البلد؟ وماهو السند القانوني لترصيد اجازات القياديين؟ ومن في حكمهم ممن في الوظائف الاشرافية إن وجد؟ والمدراء التنفيذيين ورؤساء الشركات؟

وبالنسبة للمتقاعدين الذين استلموا نهاية الخدمة كم يبلغ اعلى سقف مالي تم دفعه للمتقاعد؟ وعلى اي اساس؟ وما هو اقل سقف مالي تم دفعه للمتقاعد؟ وعلى اي اساس؟

ونظرا لتذبذب اسعار النفط وخسارة كثير من الشركات وتعثر المشاريع هل تم اعادة دراسة وتقييم هذه المشاريع داخليا وخارجيا؟ ارجو تزويدي بأحدث دراسه ومن الذي قام بها؟ وكم تقاضى عنها؟ وماهي ابرز نتائجها وتوصياتها؟ وهل أخذت بها المؤسسه؟ واين؟

كما ارجو تزويدي بآخر اصدار علمي او دراسة او بحث علمي محكم او ورقة عمل قدمه المديرون التنفيذيون او نوابهم او احد القياديين لمؤسسة البترول وشركاتها تتعلق بتطوير وتحديث تقنيات التكرير او الحفر او التشغيل او تخفيض انبعاث المؤثرات على البيئه او سبل الحد من الايقاف غير المجدول وآثاره؟ واين نشرت هذه الدراسة؟ واذا لايوجد ارجو ذكر الاسباب المانعة؟

وارجو تزويدي بنسخة من الاصدارات العلمية التخصصية المهنية في مجال عمل مؤسسة البترول وشركاتها كل على حدة للاعوام 2012-2013-2014-2015.

د. عبدالرحمن الجيران

من جهة اخرى اصدر الجيران بيانا صحفيا حول العمل السياسي ومتطلبات المرحلة المقبلة قال فيه: في الفترة السابقة لم يكن لبعض الاسلاميين استقلالية بالطرح والتصور والتطبيقي كما انهدم التأصيل الصحيح لمفردات العمل واختلط موضع الاجتهاد بموضع النص فتنازلوا عن بعض مبادئهم لاجل مسايرة وإرضاء الشارع السياسي فحصلت الفوضى والتقلب بالمواقف وتجاوز النصوص بحجة محاربة الفساد وذريعة انقسام الناس الى فسطاط خير وفسطاط شر وتبلورت المواقف على هذا الاساس.

واضاف الجيران: اما اليوم فالامر مختلف تماما فلم تعد الرموز والشعارات الخالية من المضمون تشكل ثقلا ولا تأثيرا بالساحة وخاصة بعدما تساقطت تباعا نظريات جميع الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة واستحالت برامجها اثرا بعد عين وبروز اجيال لاتحمل ذات النفس للجيل الاول كل ذلك ساهم ببعثرة الآمال والطموح لجيل المحاربين القدماء والغريب حقا وجود من لا يرى الواقع ولا يزال يحلم بالماضي ويتباكى على الحليب المسكوب.

الحريجي: حل البدون لن يكتمل إلا بنية صادقة

اعتبر النائب سعود الحريجي أن إقرار مجلس الأمة قانون تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه بما لا يزيد عن أربعة آلاف يعد خطوة تشريعية في اتجاه حلحلة أزمة مستحقي التجنيس من فئة البدون إلا أنها لا تكتمل إلا بتوافر النية الصادقة من قبل الحكومة لتحويلها إلى واقع يتم تنفيذه.

وشدد الحريجي على ضرورة منح إخواننا من فئة البدون حقوقهم الكاملة وللأسف مازال بدون الكويت ينتظرون العيش الكريم من خلال توفير أبجديات الحياة التي تتمثل في وظيفة مناسبة وحقوق اجتماعية وإنسانية مؤكدا أن الكويت بلد الإنسانية يجب أن تنفض الغبار عن هذه القضية وتشرع في اتخاذ حلول ناجزة تنصف أبناء هذه الفئة.

وأضاف الحريجي أن التغافل عن الأبعاد الإنسانية والأمنية والاجتماعية لملف البدون أمر ليس في صالح البلاد وكلنا أمل أن نشهد خلال المرحلة المقبلة خطوات جادة من قبل الحكومة لإنهاء معاناة البدون ومنح الجنسية للمستحقين.

سعود الحريجي

واستغرب الحديث المتواصل عن الرغبة في حل القضية دون وجود لهذا الحديث على أرض الواقع عبر خطوات عملية.

الحويلة: افتتاح مستوصف مدينة صباح الأحمد بعد أسبوع

قال النائب د.محمد الحويلة انه اجتمع ووزير الصحة د.علي العبيدي الأربعاء الماضي حيث كان الاجتماع حول مستوصف مدينة صباح الأحمد الصحي والذي أكد لنا أن افتتاح مستوصف مدينة صباح الأحمد الصحي بعد ما يقارب أسبوعا باذن الله وسيتم تجهيزه بكافة المستلزمات الطبية والكوادر البشرية والفنية على مستوى عال وسيزود بكافة الأجهزة الطبية الحديثة وافتتاح العيادات اللازمة لخدمة سكان المنطقة.

د محمد الحويلة

وأكد الحويلة انه في تواصل مستمر مع جميع الوزراء والجهات المعنية للانتهاء من كافة احتياجات المدينة ومتابعة الملف الخاص بالمحور الخدمي وبشكل رئيسي الرعاية الصحية والعمل على متابعة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه أهالي مدينة صباح الأحمد لافتا الى انه قدم في وقت سابق اقتراحا بقانون لإنشاء مستشفى متكامل في مدينة صباح الأحمد والذي تمت الموافقة عليه من قبل اللجنة الصحية البرلمانية والحكومة معا ليخدم سكان المدينة وسكان المناطق الجنوبية التي لا يخدمها سوى مستشفى واحد فقط هو مستشفى العدان وطاقته لا تستوعب خدمة سكان المحافظتين فأصبح من الضروري وجود هذا المستشفى في مدينة صباح الاحمد بسبب التوسع السكاني والعمراني في البلاد. ودعا الحويلة الوزارات المعنية إلى سرعة استكمال خدماتها بمدينة صباح الأحمد والانتهاء من البنية التحتية للمدينة بشكل كامل وإنجاز المحور الخدمي والانتهاء من كل المرافق العامة والمشاريع على أن تكون متطورة لتوفير سبل الراحة للمواطنين وتيسير الحصول على ما يستحقونه من خدمات والاستعجال بتنفيذ طريق الوفرة لما له من أهمية كبيرة للمدينة حيث يعد الشريان الأساسي لها.

اقتراح اضافة مادة جديدة إلى قانون حماية الأموال العامة

الطريجي يسأل عن نتائج التدقيق على مخالفات شركة فوسترلين ريالايتي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه:

- ما نتائج لجنة التدقيق التي شكلتها الهيئة العامة للاستثمار بشأن المخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة بشأن شركة فوستر لين ريالايتي اتنلانتا سابقا عمليات التدقيق واستثمار شركة فوستر لين العقارية امريكا في مبلغ 3 مليارات دولار أميركي في عقارات منتقاة في الولايات المتحدة دون الحاجة لاخذ موافقة اللجنة التنفيذية المسبقة على كل عقار منفردا والتقارير السنوية عن تطورات المحفظة.

- ما سبب الجمع بين رئاسة مجلس ادارة شركة فوستر لين العقارية والعمل التنفيذي؟ وهل هذا اجراء معتمد من مجلس ادارة الهيئة مع تزويدي بمستندات وقرارات التعيين ذات العلاقة وتحديد اسم رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي وجنسيته وسنوات عمله في الشركة او شركات اخرى سابقة او حالية تابعة للهيئة وكذلك اسماء اعضاء مجلس الادارة وسنوات العمل والجنسية.

وما اسماء الشركات التي يرأسها نفس رئيس مجلس الادارة في اميركا وفي المملكة المتحدة ومن هم اعضاء مجالس الادارة في كل الشركات وجنسياتهم مع تحديد المسميات الوظيفية والاسماء لكل عضو في حال عملهم في الهيئة العامة للاستثمار؟

ولماذا لم يتم تحديد مدد عضوية مجالس الادارة الشركة والشركات التابعة لها ايضا؟ وما هو سبب عدم وجود نظام اساسي معتمد خاص بشركة فوستر لين ريالايتي والاعتماد على نظام اساسي خاص بشركة اتلانتا سنتر وهو الكيان القانوني السابق؟ وكم عدد سنوات العمل بموجب هذا الوضع؟

وهل قام مجلس ادارة الهيئة او اللجنة التنفيذية بمراجعة تقرير ديوان المحاسبة للحساب الختامي للعام 2014-2015؟ مع تزويدي بنسخ عن محاضر الاجتماع ذات العلاقة وتوضيح الاجراءات التي تم اتخاذها؟

وكم عدد سنوات عمل رئيس مجلس ادارة شركة فوستر لين العقارية وشركة فوستر لين ريالايتي وسيرته الذاتية ومقر اقامته مع تحديد المكافأة السنوية له مقابل رئاسته لكل شركة سواء في اميركا وكذلك في المملكة المتحدة اضافة الى اجمالي الراتب الشهري مقابل الاعمال والمهام.

وما هي اجراءات التدقيق المتبعة مع تحديد اسم الجهة التي تقوم بالتدقيق؟ في حالة عدم وجود جهة تدقيق يرجى توضيح اسباب ذلك وما هي طبيعة الاجراءات المتبعة في حالات التدقيق على جميع الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار؟

وما سبب تفويض اللجنة التنفيذية لادارة الهيئة للقيام ببعض العمليات الاستثمارية دون العرض على اللجنة التنفيذية بالمخالفة لبعض بالبند 8 من اللائحة الداخلية بشأن السياسة العامة للهيئة؟

وكم بلغت قيمة التفويض الاستثماري سالف الذكر؟ وما هي طبيعة الاستثمارات التي تمت؟ وهل تم عرض ومناقشة كل المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة مع وزير المالية ورئيس مجلس الادارة وهل رئيس شركة فوستر لين العقارية او شركة فوستر لين ريالايتي سبق له العمل او ترأس شركة كيوا ايلاند السابقة مع عدد سنوات العمل ومقر الاقامة وبياناته وجنسيته واسمه وعلاقة الشركة بالهيئة.

وهل هناك اي مخالفات ضريبية سجلتها الجهات المعنية في الولايات المتحدة على شركة فوستر لين العقارية او شركة فو ستر لين ريالايتي؟ وهل سجل ديوان المحاسبة اي ملاحظة بخصوص الجوانب الضريبية وفي حالة الايجاب يرجى توضيحها وتوضيح ايضا رد الهيئة عليها؟

كما وجه الطريجي سؤالا الى وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي د. بدر العيسى جاء فيه بأن احد ركائز الارتقاء باداء المؤسسات التعليمية هو توظيف الكفاءات في المناصب الاشرافية ذوي الخبرة العملية والاكاديمية ونظرا لورود شكاوى ضد شؤون اعضاء هيئتي التدريس والتدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب سواء من المراجعين اعضاء هيئتي التدريس والتدريب او من موظفي الادارة او من الادارات الاخرى لذا

د. عبدالله الطريجي

يرجى افادتي بالآتي.

- هل تم تقديم عدد من الشكاوى ضد مدير ادارة شؤون اعضاء هيئتي التدريس والتدريب يرجى افادتنا عما تم بهذا الشأن وهل تم تشكيل لجنة تحقيق وفي حال تشكيلها يرجى تزويدنا بقرار تشكيلها وصفة ومؤهلات اعضائها ومحاضر اجتماعاتها وتوصياتها وفي حال عدم تشكيل لجنة تحقيق يرجى افادتنا بكيفية التعامل مع الشكاوى المقدمة؟

من جهة اخرى تقدم الطريجي باقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 12 مكررا الى القانون رقم 1 لسنة 1993 في شأن حماية الاموال العامة جاء فيه:

مادة أولى: يضاف الى القانون رقم 1 لسنة 1993 المشار اليه مادتين جديدتين برقم 12 مكررا 12 مكررا أ نصهما الآتي: تلتزم الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون ادراج شرط بكافة انواع العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع الغير شرطا يحدد مسؤولية المتعاقد معها عن كل اخلال عقدي بتنفيذ كل او بعض التزاماته ويؤدي الى اهدار للمال العام على اي نحو او اخر وكذلك كل متعاقد تسبب بخطئه في احداث ضرر جسيم بالجهة المتعاقدة او مصالحها وكل من استعمل الغش او التحايل في استخدام او استعمال او توريد اي مواد مغشوشة او فاسدة مع علمه بذلك.

مادة ثانية: مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر او ينص عليها العقد يعاقب المتعاقد مع الادارة في اي من الحالات المشار اليها في المادة السابقة بغرامة لا تقل عن عشرين الف دينار ولا تتجاوز مئة الف دينار وتطبق ذات العقوبة على كل من يشارك مع المقاول الاصلي او المقاول من الباطن وعلى الوكلاء والوسطاء المشتركين في اعمال العقد محل العقدية.

مادة ثالثة: يلغى قانون يخالف احكام هذا القانون.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون صدر القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة بهدف وضع احكام المادة 17 من الدستور موضع التطبيق بما اشتملت عليه من تأكيد اي للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن وبالنظر الى ما تكشف من التطبيق العملي لاحكامها عدم خضوع المقاولين والمتعاقدين مع الجهات المخاطبة بأحكام القانون المشار اليه من عدم التقيد بأسس ومبادئ التعاقد التي تلزم المتعاقد مع الادارة بتنفيذ العقد وفقا لشروطه مع تأكيد حسن النية في المحافظة على مصالح الجهة المتعاقدة وهي جزء من تحقيق المصالح العليا ذات الصلة كما ان نصوص العقد الاداري دوما هو الذي تكون الادارة طرفا فيه لذلك استقر القضاء على انه يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص بهدف خدمة اغراض الجهة او المرفق العام محل التعاقد تأخذ فيه الادارة اسلوب القانون العام.

ويبين على ذلك ضرورة ادراج وقائع استخدام الغش من المتعاقد مع الادارة او تعمد الاخلال بصحيح تنفيذ العقد ايا كانت طبيعته بما يمكنه من هدر للمال العام واخلال بالصالح العام المستهدف من التعاقد بما يتطلبه من جزاء خاص في هذه الحالة يضاف اليه ولا يخل بالجزاءات الجنائية او الادارية التي شملها العقد تجاه المتعاقد مع الادارة.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون باضافة مادتين جديدتين برقم 12 مكررا و12 مكررا أ تضمنتا تجريم حالات الغش والاخلال من المتعاقد او ارتكابه الغش او التحايل المبرر بعقوبة جنائية الى جانب الجزاء الاداري بالعقد.

الظفيري يستعجل منح المتقاعدين قرضا بلا فوائد

طالب النائب منصور الظفيري اللجان البرلمانية المختصة الاستعجال في إعداد تقريرها حول اقتراح منح المتقاعدين المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرضا حسنا بلا فوائد والذي وافقت عليه اللجنة التشريعية البرلمانية أخيرا. وقال الظفيري في تصريح صحافي إن اقتراح منح المتقاعدين قرضا حسنا ينبغي رفعه إلى مجلس الأمة بصفة الاستعجال تمهيدا إلى التصويت عليه وإقراره نظرا لأهميته ودوره في مد العون للمتقاعدين الذين قدموا أسمى أنواع البذل والعطاء في خدمة وطنهم داعيا إلى سداد القرض الحسن بأقساط ميسرة على أن يسقط ما تبقى من قرض في حال وفاة المتقاعد.

وأوضح الظفيري أن المتقاعدين تتدنى رواتبهم عند تقاعدهم ما يضاعف من مسؤولياتهم ويزيد من الضغط النفسي عليهم لأنهم في الغالب لا يستطيعون الصرف على أسرهم والاضطلاع بدورهم تجاه أبنائهم خصوصا في ظل الغلاء الفاحش الذي ألقى بظلاله على السلع والمواد الغذائية.

وذكر الظفيري أن القرض الحسن للمتقاعدين بات حاجة ملحة وضرورة واجبة لا سيما وأن الاقتراض من البنوك يكبل المتقاعدين بأرباح عالية القيمة ويثقل كاهلهم ويجعلهم رهن هذه البنوك سنوات طويلة.

منصور الظفيري

تكليف التعليمية التحقيق في مخالفات الساعات الزائدة في التطبيقي

مجلس الأمة يقر قانون دعم الأندية الرياضية في مداولتيه

خلصت جلسة مجلس الأمة العادية والتكميلية الخامسة عشرة من دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر المنعقدة في 10 و11 مايو 2016 إلى عدة نتائج وقرارات منها إقرار المداولة الأولى لقانون تجنيس ما لا يزيد على 4 آلاف شخص من غير محددي الجنسية وإحالة مشروع دعم الأندية الرياضية بما لا يزيد على 750 ألف دينار إلى الحكومة بعد إقراره في مداولتيه وتكليف اللجنة التعليمية التحقيق في مخالفات مكافآت الساعات الزائدة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كما وافق المجلس على سحب مشروع والاقتراحات بقانون بشأن تعديل قانون البلدية بناء على طلب رئيس اللجنة على أن يحتفظ بموقعه على جدول الأعمال.
وإلى التفاصيل.

حضور حكومي في الجلسة السابقة

تلاوة أسماء الغائبين

تمت تلاوة أسماء السادة الأعضاء المعتذرين عن جلسة 10 و11 أبريل وأسماء الغائبين والذين لم يكونوا متواجدين الساعة التاسعة صباحا والمنصرفين عن الجلسة الماضية المنعقدة في 26 و27 أبريل 2016 دون إذن أو إخطار وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا بعذر أو من دون عذر عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة من 24 أبريل 2016 إلى 4 مايو 2016م.

تأبين لافي اللافي

نعى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وعدد من النواب النائب السابق لافي فهد اللافي أحد الذين حظوا بثقة الشعب الكويتي لتمثيلهم في مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثاني وفي المجلس البلدي كما نعته الحكومة ممثلة في وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.على العمير وتقدموا بصادق العزاء وخالص المواساة لأسرة الراحل الكريمة وللشعب الكويتي سائلين المولى العلي القدير ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يلهم ذويه الصبر والسلوان.

التصديق على المضابط

صدق المجلس على المضبطتين: 1351/أ بتاريخ 2016/4/26م و1351/ب بتاريخ 2016/4/27م.

وفي سياق هذا البند وافق المجلس على الملاحظة التي أبداها وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.على العمير بتصحيح اسم الوكيل المساعد لقطاع الصيانة في وزارة الأشغال العامة مع تثبيت الصور التوضيحية التي عرضت أثناء مناقشة موضوع تطاير الحصى في مضبطة جلسة 27 أبريل 2016.

الأوراق والرسائل الواردة

نظر المجلس بند الأوراق والرسائل وانتهى إلى القرارات التالية:

-رفض المجلس رسالة النائب صالح عاشور التي يطلب فيها من اللجان المختصة سرعة انجاز تقاريرها عن الاقتراحات بقوانين المقدمة منه لعرضها على المجلس الموقر وانجازها قبل نهاية دور الانعقاد وهي 5 اقتراحات بشأن: تعديل بعض أحكام قوانين الإجراءات والمحاكمات الجزائية والمساعدات العامة ومكافآت المتقاعدين العسكريين والتأمينات الاجتماعية فيما يخص تقاعد المرأة واقتراح بقانوني بشأن الهبات والمنح والمساعدات الخارجية بما يقضي بصدورها بقانون إذا زادت على 10 ملايين دينار كويتي.

-وافق المجلس على تمديد عمل اللجنة لجنة الشباب والرياضة بصفتها لجنة التحقيق في اسباب إيقاف النشاط الرياضي الى بداية دور الانعقاد القادم وكان المجلس قد كلف اللجنة بالتحقيق في جلسة 2015/11/17.

-وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الأولويات التي يطلب فيها تطبيق المادة (55) من اللائحة الداخلية في شأن اللجان التى لم تقدم تقاريرها عن الاقتراحات ومشروعات القوانين التى أحيلت إليها خلال المدة التى حددتها تلك المادة ومشروعات والاقتراحات بقوانين الواردة في الرسالة ووافق المجلس على استعجال اللجان للانتهاء منها هي:

- التعديلات المقدمة على قانون مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية رقم (6) لسنة 2008.
- مشروع قانون بتنظيم الاجتماعات والمواكب العامة.
-تعديل القانون رقم 1962/11 في شأن جوازات السفر.
-تعديل بعض أحكام القانون رقم 1968/23 في شأن نظام قوة الشرطة.
- تعديل القانون رقم 1962/65 في شأن تنظيم السجون.
-الاقتراح بقانون في شان تنظيم اتحادات الطلبة.
-تعديل مرسوم بقانون رقمن 1959/5 بشأن قانون التسجيل العقاري.
- مشروع قانون في شأن إنشاء هيئة الفتوى والتشريع.
-المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء.
-الاقتراح بقانون بشأن العلاج في الخارج.
-الاقتراح بقانون في شأن تنظيم حق الإضراب عن العمل للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص.
-الاقتراح بقانون في شأن تجريم الجماعات الإرهابية.
- وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي التي يطلب فيها تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد (بصفتها لجنة تحقيق) للنظر في المآخذ التي شابت مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب الهيئة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وضعف نظم الرقابة عليها على أن تقدم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال أسبوعين. وكان المجلس قد أرجأ البت في الرسالة إلى جلسة الأربعاء التكميلية بعد مطالبة وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بتأجيل نظرها إلى حين عودة وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى المتواجد في مهمة مع سمو رئيس مجلس الوزراء خارج البلاد.

وخلال مناقشة بند الأوراق والرسائل انتقد النواب تأخر اللجان في انجاز تقاريرها وعدم الالتزام بالمواعيد اللائحية وتحدث رئيس لجنة الأولويات النائب د.يوسف الزلزلة عن تنسيق الحكومة مع اللجان لعرقلة إنجاز بعض مشروعات والاقتراحات بقوانين بدعوى أن هناك تعديلات عليها ستقدمها كما تناول النواب قضية الإيقاف الرياضي وراهن نواب على دور الدبلوماسية الكويتية في إيجاد حل لمشكلة الرياضة الكويتية ووجه النائب د.عبدالله الطريجي الشكر إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير

التتمة ص09

المجلس يوافق على سحب قانون البلدية وإعادته إلى لجنة المرافق العامة

إلزام اللجان البرلمانية تقديم تقاريرها عن الاقتراحات ومشروعات القوانين وفق المادة 55 من اللائحة

تكليف المالية متابعة ودراسة الحلقة النقاشية بشأن المبادرين وإزالة المعوقات أمامهم

تكليف المال العام التحقيق في تزوير 18 رخصة تجارية حصلت على حيازات زراعية

تمديد عمل لجنة الشباب والرياضة في التحقيق في أسباب إيقاف النشاط الرياضي إلى الدور المقبل

الموافقة على المداولة الأولى لقانون تجنيس ما لا يزيد على 4 آلاف شخص

لقطة من جلسة الاربعاء الماضي

تتمة المنشور ص08

الخارجية الشيخ صباح الخالد على جهوده في الاتصال ببعض الدول الصديقة في محاولة لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي كما وجه الشكر إلى وزير الإعلام ووزير الدولة للشباب الشيخ سلمان الحمود على جهوده في التعاون مع لجنة الشباب والرياضة وتصديه لمن يحاول أن يعبث في الرياضة الكويتية وتسليمه للجنة الشباب والرياضة معلومات ومراسلات مهمة تثبت أن إيقاف الرياضة الكويتية تم بفعل فاعل وتطرق النواب إلى مشكلة الشعب المغلقة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتحدث رئيس لجنة الميزانيات والحساب والختامي النائب عدنان عبد الصمد عن أن هناك فسادا ماليا وإداريا وتضارب مصالح في هيئة التطبيقي وشعب وهمية وتحدث النائب محمد طنا عن تأخر بعض الوزراء على الأسئلة والتهرب من الإجابة كما تطرق أكثر من نائب عن مشكلة تعيين القياديين بالواسطة بعيدا عن معايير الكفاءة فضلا عن القرارات الانتخابية لبعض الوزراء.

الاقتراحات أثناء الجلسة

نظر المجلس مجموعة من الاقتراحات التي قدمها بعض الأعضاء أثناء الجلسة وذلك على النحو التالي:

- وافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية متابعة ودراسة مبادرة «المبادرون من أصحاب المشاريع الصغيرة» بهدف إيجاد الحلول المناسبة لإزالة العقبات الإجرائية في وزارات ومؤسسات الدولة والتحديات التي تواجه المبادرين والعمل على حلها.

- كلف المجلس لجنة حماية المال العام بالتحقيق في تزوير الرخص التجارية للحصول على حيازات زراعية مع تحديد مسؤولية موظفي الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وذلك استنادا إلى كتاب وزارة الداخلية الذي يفيد بوجود عدد (18) شركة تم إصدار التراخيص لها عن طريق إرفاق صور عقود إيجارات مزورة في وزارة التجارة وتم تسجيل القضية رقم (2015/39) جنايات الصالحية بتهمة التزوير في محررات رسمية وأوراق بنكية على أن تقدم اللجنة تقريرها في غضون شهر وفي هذا الشأن قال وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. على العمير على الرغم من إن المادة 76 من اللائحة الداخلية تعطي للحكومة الحق في التأجيل لمدة أسبوعين ويجاب لطلبها ولكن من باب التعاون إلى أبعد مدى في بيان كل الحقائق نوافق على تكليف لجنة المال العام بالتحقيق.

- أجاب المجلس طلب الحكومة ممثلة في وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة د.علي العمير تأجيل طلب المقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للبحث في تداعيات الإضراب الأخير من قبل العاملين في الشركات النفطية والنقابات العمالية والتي تسببت بانخفاض كميات التصدير وأسباب الإضراب والإجراءات التي اتخذت لعدم تكرار الإضراب في هذا المرفق الحيوي والرئيسي للكويت وكذلك الخسائر التي تكبدتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها في مشاريعها آخر خمس سنوات والقرارات الإدارية لمؤسسة البترول الأخيرة التي تسببت في إضراب عمال النفط.

- وافق المجلس على تأجيل مقترح بتكليف ديوان المحاسبة التحقيق في أعمال الهيئة العامة للاستثمار على أن يقدم تقريره خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التكليف وذلك لحين استطلاع مجلس الأمة رأي ديوان المحاسبة في الفحص الذي يجريه عن مجمل قضايا الهيئة العامة للاستثمار وهل من بينها الموضوع المقترح التحقيق فيه.

توصيات تطاير الحصى

وافق المجلس على التصويت على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء في جلسة 2016/4/27م بعد الانتهاء من مناقشة طلب المناقشة المتعلق بتطاير الحصى في شوارع الكويت والتوصيات كالتالي:

1 - تطبيق الخلطة الجديدة أو أي خلط أو أسلوب يتم التوصل إليه بالتعاون مع المختبر البريطاني إن كانت فعلا اجتازت الاختبارات وأثبتت نجاحها أو أي جهة بحثية تقترح حل هذه المشكلة.

2 - التوقف عن استخدام الخلطات السابقة أو أي أسلوب فني لتنفيذ وتصميم إسفلت احتمال فشله وعدم استخدام هذه الخلطات أو المكونات أو الأسلوب منعا لهدر المال وتعريض المركبات للخطر.

3 - التدقيق على مصانع الاسفلت المعتمدة لدى الوزارة للتأكد من سلامتها وصلاحيتها لإنتاج الاسفلت والعمل على مراقبة أسلوبها ومعداتها.

4 - محاسبة الجهات المسؤولة عن تطوير واعتماد الخلطات الاسفلتية بالوزارة لعدم قيامها بدورها ومتابعة مستجدات صناعة الاسفلت لتطبيق الأفضل في الكويت.

5 - تقديم برنامج زمني ومالي يوضح متى وكم سيكلف إصلاح الطرق بدولة الكويت على أن يراعى بذلك سرعة التنفيذ لتخفيف معاناة الشعب.

6 - تقديم ضمانات بأن لا يتكرر ما حدث للطرق مع استخدام الخلطة التي تفيد الوزارة بنجاحها.

7 - وضع جدول زمني وافي ومحدد لانتهاء المشكلة مع ميزانية تقديرية لذلك.

8 - محاولة استخدام مادة الجير أو أي مادة أخرى التي تساعد على تطوير أداء وتقوية الخلطات الاسفلتية وهي تستخدم في خلطات اسفلتية معتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهم خواصها مقاومة التطاير وتقليل التشققات والتموجات الاسفلتية وتأخير شيخوخة الطرق.

9 - محاولة استخدام معدات نقل المواد وهي معدات من الأولويات التي تستخدم أثناء فرش الاسفلت.

10 - قيام وزارة المالية بإدراج كافة عقود الصيانة بميزانية (2017/2016م) حسب الحاجة .

11 - العمل على زيادة الرقابة والإشراف على الأعمال من قبل المقاول من خلال الوزارة ومحاسبة المقصرين من المتسلمين سابقا.

12 - الإفصاح بوضوح عن أسماء المتسببين عن مشكلة تطاير الحصى من داخل الوزارة وجهازها الإشرافي التابع لها والشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية والمختبرات.

13 - الإفصاح عن قيمة العقود التي أبرمت مع الشركات التي تسببت في مشكلة التطاير والمبالغ التي دفعت للدراسات والاستشارات سواء داخل الكويت أو خارجها أو أي مبالغ أو مكافآت للجان المشكلة لتطاير الحصى.

14 - ضرورة توقيع جزاء إداري وتأديبي مع الإفصاح عن أسمائهم ومناصبهم وعلى الأشخاص الذين تسببوا في المشكلة من الجهاز الفني .

15 - عمل جدول زمني للصيانة بصورة بسيطة موضحا به اسم المنطقة وتاريخ الإنجاز الفعلي للصيانة وتاريخ التسليم النهائي لكل عقد من عقود الصيانة التي سوف تنفذها الوزارة.

16 - عدم السماح للشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية التي تسببت في المشكلة أو حدثت عندهم مشكلة بعد التحقيق أو ثبت تسببهم في هذه المشكلة التقدم إلى أي مناقصة خاصة بالطرق تقدمها الوزارة.

17 - تزويد لجنة المرافق بكل ما تطلبه من مستندات خاصة بموضوع تطاير الحصى.

18 - تكليف لجنة المرافق بالتحقيق بظاهرة تطاير الحصى والمقصرين على عدم الإصلاح والمتسببين بالمشكلة.

التتمة ص10

تأجيل النظر في طلب تكليف ديوان المحاسبة التحقيق في أعمال هيئة الاستثمار

الموافقة على 19 توصية نيابية بشأن قضية تطاير الحصى في الشوارع

المجلس يحيل على الحكومة تقرير عقود الأنظمة الآلية للمعلومات على أن تقدم تقريرها في بداية دور الانعقاد المقبل

المجلس يقر المداولة الأولى لقانون تنظيم الخبرة

المجلس يؤبن النائب السابق الراحل لافي اللافي

جانب من جلسة الثلاثاء الماضي

تتمة المنشور ص09

19 - كل شحنة (بيوتومين) تورد إلى مصانع الاسفلت يجب أن يصدر معها شهادة من جهة محايدة لمطابقتها المواصفات.

عقود الأنظمة الآلية

نظر المجلس التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة عن ملاحظات ديوان المحاسبة وتقريره حول البيانات الخاصة بعقود الأنظمة الآلية للمعلومات والتي يتم تنفيذها بواسطة الشركة المتعهدة ووافق المجلس في نهاية النقاش على التوصيات التالية:

- إحكام الرقابة المالية والمستندية على تنفيذ العقود المبرمة للتحقق من سلامة استخدام الاعتمادات المالية والاغراض التي خصصت من أجلها.

- الإلتزام بالقوانين والتعليمات المالية حفاظا على المال العام واتباع الإجراءات السليمة والمتعلقة بالتعاقد واستلام الأنظمة وتشغيلها بشأن تحديد المتطلبات والمواصفات الفنية وفقا للمعايير العالمية من خلال جهة استشارية متخصصة وتأهيل الشركات المتخصصة وطرح الأعمال في مناقصة عامة وعدم اللجوء إلى التعاقد بالأمر المباشر وتحديد ضوابط وإجراءات الاختبار للأنظمة وتشغيلها بشكل دقيق وفي ظل وجود جهة استشارية متخصصة.

- وضع استراتيجية عامة للدولة لتنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات للحكومة واعتماد خطة لتنفيذها.

- عدم قصر التعاقدات بأي جهة بالدولة على شركة واحدة وتوسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من تنوع الخبرات وتحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص.

- تفعيل دور المراقبين الماليين من خلال رقابتهم المسبقة والمتزامنة وفقا لقانون عملهم.

- ضرورة العمل على التنسيق والتعاون المطلوب بين الجهات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لضمان تحقيق الاستفادة والهدف المرجو طبقا لمرسوم إنشائه.

- ضرورة حصر الأعمال غير المنفذة ومطالبة المقاول مجموعة بشارة للتجارة العامة والمقاولات بها وتحديد المتسبب في الجهات الحكومية عن سداد دفعات مالية عن أعمال غير منفذة مما ألحق الضرر بالأموال العامة للدولة وتحصيل هذه الأموال وضرورة إحكام الرقابة على صرف مستحقات الشركات حفاظا على المال العام.

- اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن تحصيل كل المبالغ التي تم صرفها تحت بند المساعدات الاجتماعية دون وجه حق للقصور في نظام الميكنة والبالغ قيمتها 2.6 مليون د.ك في ضوء ما أمكن لديوان المحاسبة حصره على أن تتولى الحكومة حصر المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق وتحصيلها.

- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل غرامة التأخير المستحقة على العقود ومحاسبة المتسبب عن ذلك.

- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وأمن أنظمة المعلومات لمنع دخول أو اختراق الأنظمة التي نفذت بعد الاستلام من قبل الجهات الحكومية والاستعانة باستشاري متخصص للتحقق من سلامة ذلك حفاظا على أمن ومعلومات الدولة.

- عدم تجزئة أعمال العقود من قبل كافة الجهات بالدولة بما يضمن خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة.

- معالجة أوجه الضعف والقصور في صياغة العقود من الناحية القانونية والفنية مع الشركات المنفذة بحيث تحفظ حقوق الدولة التعاقدية على أن تشمل الضمانات التي تكفل حماية الحقوق الفكرية للبرمجيات والنظم.

- معالجة أوجه القصور والتراخي في الجهات الحكومية بشأن ضوابط وإجراءات استلام الأنظمة الآلية من الشركة المنفذة في ضوء وجود ما يثبت اختبار النظم الآلية للتأكد من سلامتها وتحقيقها الاحتياجات المطلوبة من قبل الجهات المستفيدة في ظل وجود جهة استشارية متخصصة وتوثيق واعتماد المستندات الخاصة بإدارة ومتابعة وتنفيذ وصيانة النظم الآلية في الجهات الحكومية.

- تكليف الحكومة تشكيل لجنة محايده تضم مستشارين من الفتوى والتشريع وجهاز المراقبين الماليين ومتخصصين في نظم المعلومات لإجراء التحقيقات اللازمة إليها سلفا من واقع تقرير ديوان المحاسبة على أن تزود الحكومة المجلس بما إنتهت إليه أعمال اللجنة وما اتخذته الحكومة من إجراءات حفاظا على المال العام وتقدم الحكومة تقريرها مع بداية دور الانعقاد القادم.

الأسئلة

نظر المجلس بند الأسئلة وذلك على النحو التالي:

- النائب د. خليل أبل عقب على جواب وزير الصحة لإفادته عن التكلفة السنوية لعلاج المواطن الكويتي؟ قائلا إن الجواب غير مكتمل ولم يتناول كلفة العلاج في الخارج لكل حالة وسأعيد توجيه السؤال بشكل مباشر مرة أخري وأوضح الوزير أنه لدى الوزارة وحدة تكاليف صحية أنشئت منذ الثمانينات تحدد تكلفة العلاج بالمستشفيات والأطباء والسؤال لم يوضح أن المقصود هو كلفة علاج المريض في الخارج.

- النائب د. يوسف الزلزلة عقب على جواب وزير المواصلات بكل المراسلات بين الجهات الرسمية والخطوط الجوية الكويتية بخصوص اخلاء المبنى في شارع فهد السالم قائلا إن الوزير سيواجه استجوابا قريبا بسبب التجاوزات في الخطوط الجوية الكويتية.

- النائب فيصل الكندري عقب على جواب وزير النفط لإفادته بنسخة من قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بشأن مكافأة المشاركة في النجاح والمكافأة التشجيعية وتحدث النائب بشكل مستفيض حول واقعة مستشار وافد الذي اشتكى على عاملات في مؤسسة البترول بتهمة التزوير ولوح بتوجيه استجواب إلى الوزير إذا لم ينه خدمات هذا المستشار.

- النائب ماجد موسى عقب على جواب وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. على العمير لإفادته عما إذا حصل رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية السابق أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة على حيازات زراعية أو حظائر ماشية قائلا إن هناك حوالي اكثر من 8 مزارع لرئيس هيئة الزراعة السابق واقاربه وقال الوزير إنه لم يثبت بأن المدير الهيئة السابق خصص له أي حيازات إنما ورث من والده حيازات زراعية مؤكدا التعاون مع المجلس في صيانه المال العام والحفاظ على الأراضي التي تخصصها الهيئة للقيام بالأغراض التي خصصت من اجلها وان كان لدى النائب معلومات فعليه أن يزودنا بها ولن نتهاون في معالجة أي خطأ.

- النائب سلطان اللغيصم عقب على معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون مجلس الامة د. على العمير لتزويده بعدد الحدائق والمرافق العامة في مدينة سعد العبد الله. وفي هذا السياق أعلن الوزير عن تحديد 13 موقعا للحدائق العامة في مدينة سعد العبد الله وأنه تم إنجاز ثلاث حدائق وتصميم خمس حدائق أخرى ليصل العدد إلى ثماني حدائق العام الحالي من العدد الكلي وهو 13 حديقة.

- النائب أحمد لاري عقب على جواب وزير الاشغال العامة د. على العمير لإفادته باسم المهندس الحالي المشرف على عقد اعمال التشغيل والصيانة لمبنى وزارة الاشغال العامة. وقال الوزير لقد تابعت إجابة وزارة الاشغال والجدول يبين جزءا من السؤال وليس كله وقد يكون الاجتهاد خاطئا في توفير المعلومات او سقوطها وسنعالج الخطأ في إجابة لاحقة.

وأبدى بعض النواب ملاحظات على هامش بند الأسئلة البرلمانية كما يلي:

- النائب فيصل الكندري سأل عن موعد تطبيق قانون التأمين الصحي للمتقاعدين وكيفية تطبيق قانون الضمان الصحي للوافدين في هذا الشأن قال الوزير إنه أولى كل الاهتمام بإنجاز وتنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين والعمل على استكمال كل اجراءاته القانونية موضحا أنه أنشأ في الوزارة جهازا لمتابعة هذا القانون في جميع مراحله الزمنية والقانونية ولكن الأمر وقف عند ديوان المحاسبة لسبب يعنيهم وبالنسبة لمستشفيات الضمان الصحي فهي تتبع الهيئة العامة للاستثمار ولاتتبع وزارة الصحة وهو ما أكده النائب د يوسف الزلزلة.

- النائب محمد طنا تحدث عن وافد أنهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خدماته بعد أن كان يدير الهيئة العامة للمعاقين وتم تعيينه في مؤسسة البترول على الرغم من خطورته بسبب تحركاته المشبوهة وسفرياته إلى دولة قطر.

المجلس يرجئ النظر في تشكيل لجنة تحقيق في أسباب إضراب الاتحادات النفطية

حقوق المؤلف

وافق المجلس بالإجماع على الاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والمداولة الثانية لمشروع قانون في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأحال المجلس القانون إلى الحكومة. و اعرب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود عن شكره لمجلس الامة على اقراره هذا القانون مؤكدا اهمية قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ابراز الوجه الحضاري والثقافي للكويت.

والقانون يتضمن 45 مادة جمعت على ثلاثة ابواب اشارت اولاها الى ان المقصود بالمصنف هو كل عمل مبتكر ادبي او فني او علمي ايا كان نوعه او طريقة التعبير عنه او اهميته او

التتمة ص11

إقرار المداولة الثانية لقانون حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف

تتمة المنشور ص10

الغرض.

ونصت المادة نفسها على ان المقصود بالحقوق المجاورة هي الحقوق اللصيقة بحق المؤلف والمماثلة لها في بعض الوجوه (حق الاداء العلني وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية وحقوق هيئات الاذاعية).

واوضحت المادة الثانية ان الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تشمل الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الكويتيين والاجانب المقيمين اقامة دائمة بدولة الكويت والاجانب الذين ينتمون لإحدى الدول الاعضاء في اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية او في منظمة التجارة العالمية ومن في حكمهم.

تنظيم الخبرة

وافق المجلس بالإجماع 45 موافقون من 45 إجمالي الحضور على المداولة الأولى للاقتراحات بقوانين بتعديل أحكام قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980م وعددها 4 ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980م مع تأجيل المداولة الثانية إلى الجلسة القادمة ويهدف مشروع القانون إلى العمل على سرعة إنجاز القضايا في أقرب وقت ممكن وبجودة عالية ولتهيئة بيئة مناسبة لعمل الخبير وكذلك السرعة في تحصيل أتعاب ومصروفات الخبير المستحقة لخزانة وزارة العدل.

تجنيس الـ 4 آلاف

وافق المجلس بالإجماع على المداولة الأولى للاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 (بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص) مع تأجيل المداولة الثانية إلى الجلسة القادمة من جهته أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود حرص الحكومة على معالجة قضية (المقيمين بصورة غير قانونية) بشكل قانوني وبما يحقق مصلحة البلاد قائلاً إن الحكومة تحاول جاهدة عبر العديد من البرامج والإجراءات لمعالجة الأوضاع الإنسانية كافة لهذه الفئة مؤكدا دعم الحكومة لكل أمر يساهم في حل هذه القضية وفقا للقانون والدستور.

وتنص المادة الأولى وفقا لتقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية على أن يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار اليه بما لايزيد على أربعة آلاف شخص.

وفي هذا البند تحدث عدد من النواب وانتقدوا سياسة الحكومة لحل قضية البدون مشيرين الى ان هذه الفئة مظلومة وهناك مرسوم صدر عام 67 يجيز لقبائل الشمال الدخول للكويت والنزوح اليها واعتبارهم كويتيين متوسما خيرا بوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي تعهد بحل القضية لافتين الى ان وجود الجهاز التنفيذي للمقيمين بصورة غير قانونية لا معنى له ولا فائدة وعلى الوزير الخالد حل هذا الجهاز وسبب تفاقم القضية هو الحكومات السابقة والمشكلة الكبرى قادمة والبدون قنبلة موقوتة للاجيال القادمة وليس كذلك فحسب بل هناك افتعال لقضية المزدوجين.

وقالوا ان ازدواج الجنسية بين الكويت ودولة واحدة مقربة لنا فقط فلماذا لا تعتبر الحكومة ازدواج الجنسية الكويتية مع البريطانية او الاميركية؟

واكد النواب ان الحكومة لا تحرك ساكنا بشأن قضية البدون وسبق ان تم اقرار التجنيس في 2013 ولم تطبقه الحكومة مطالبين بتأجيل مناقشة القانون لعدم تواجد وزير الداخلية لافتين الى ان هذا الامر ينبع من اهتمامه بالقضية ويخشى رده من قبل الحكومة.

وطالب البعض بأن نلتزم بالقرآن الكريم في التعامل مع قضية البدون فالكويت بلد الانسانية ولابد للحكومة والمجلس من تجنيس المستحقين وتوفير الحياة الانسانية لغيرهم فالتعامل الانساني يجب ان يكون للجميع فما بالك بأهلنا البدون فلا تصرف اليه رخصة قيادة ولا وظيفة ولا جواز سفر مشيرين الى ان الجهاز المركزي يظلم البدون وسنحاسب عليه يوم القيامة كلنا.

وأضافوا: الظلم ظلمات يوم القيامة وعلى المجلس ان يقوم بدوره على هذا الصعيد وكل شخص مكتوب على بطاقته غير محدد الجنسية يجب ان يشعر بأنه انسان وعلى المجلس الزام الحكومة بالتعامل مع البدون بإنسانية.

واكدوا ان من يعتقد ان الحكومة ستحل قضية البدون واهم واذا اعتقد اي شخص ان قانون تجنيس 4 الاف بدون يحل المشكلة فهذا يعيش في سراب مضيفين: قدمنا اقتراحات بأن القانون يجب ان يكون فقط للبدون لكن الحكومة ضغطت وأبعدت غير محددي الجنسية.

وأكدوا وجود قوة مضادة تعرقل حل قضية البدون وهذه القوة نفوذها اقوى من المجلس ولا ترغب في حل القضية وتجنيس البدون والداخلية تقول ان 32 ألفا يستحقون الجنسية ولا يمكن للحكومة تجنيس هذه الفئة ما دامت هذه القوة المضادة موجودة ولن يجنس البدون الا ان توافقت القوى المضادة.

وقالوا ان سياسة الحكومة في التعامل مع قضية البدون خاطئة والحكومة دائما تقول خريطة طريق لحل قضية البدون ولا نرى شيئا وطالبوا مجلس الامة بتحمل مسؤولياته وان يبادر بتجنيس المستحقين لحل القضية بشكل نهائي فمعاناة البدون تتصاعد وعلى الحكومة التفاعل بجدية للوصول الى الحل الجذري ولن نقبل بالحلول الترقيعية.

دعم الأندية الرياضية

وافق المجلس بالإجماع على الاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والمداولة الثانية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن دعم الأندية الرياضية بما يقضي بتخصيص مبلغ لا يزيد على 750 الف دينار كويتي دعما سنويا طبقا للقرارات والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للرياضة لكل ناد مشهر طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 1978 وأحال المجلس القانون إلى الحكومة وقال معالي وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود إن هذا القانون يهدف الى ترشيد المال العام وتنظيم عملية دعم الاندية وفق نشاطاتها ويحقق العدالة والمساواة لجميع الاندية معربا عن امله برفع الايقاف عن النشاط الرياضي الكويتي دوليا.

ولفت مقرر اللجنة عبدالله الطريجي إلى وجود تعديل برفع مبلغ الدعم السنوي بما لا يزيد على 750 الف دينار.

وقال النائب خلف دميثير إن هذا القانون يشبه قضية البدون ولا يجوز عدم وضع حد أدنى للدعم.

واعترض دميثير على صيغة القانون الحالي مشيرا الى ان تطبيقه يخضع للميزانية.

وقال وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود إن بعض الاندية حصلت على احكام قضائية بالحصول على دعم 500 الف بدلا من 40 الف دينار.

وأضاف الحمود ان ما يهدف له القانون هو ان يكون هناك سقف اعلى وهو 750 الف دينار وهي عملية منظمة ومدعمة وليس بها مزاجية في الاختيار.

وانتقد خلف دميثير قانون دعم الاندية مشيرا الى انه يؤكد عدم دعم الحكومة للرياضة الكويتية والرياضيين ولابد ان تعدل المادة لتكون لما لا يقل عن 750 الف دينار فلا نريد الدعم ان يتحول كتجنيس البدون.

ورد الوزير الحمود قائلا ان عدد الانشطة في كل ناد هو الذي يحكم عليه صرف الدعم هل يصل الى 750 الفا او 500 او اقل؟ لافتا الى ان بعض الاندية اكتشفت انها تصرف على امور لا علاقة لها بالنادي.

وقال مقرر لجنة الرياضة عبدالله الطريجي ان هذا القانون سيخدم الرياضة والرياضيين بالكويت.

وقال الوزير سلمان الحمود: نتمنى ان يدعم هذا القانون رياضة الكويت ويكون فرصة لتوفير كل الامكانات لتطوير الرياضة كما اننا نبذل كل الجهود لرفع الايقاف عن الكويت.

وفي الوقت الذي طالب فيصل الشايع الوزير سلمان الحمود بمحاسبة المتسببين بوقف النشاط الرياضي تمنى ان تنتهي مهمة وفد الكويت الرياضي بالمكسيك برفع الايقاف عن رياضة الكويت.

قانون بلدية الكويت

وافق المجلس على إعادة التقرير الثاني للجنة المرافق العامة والمدرج بصفة الاستعجال عن: الاقتراحات ومشروعي بقانون بشأن تعديل القانون رقم (5) لسنة 2005م في شأن بلدية الكويت إلى اللجنة لمزيد من الدراسة على أن تنجز تقريرها في الجلسة المقبلة.

حوار نيابي حكومي

الحمود: نتمنى أن يدعم القانون الرياضة ويكون فرصة لتوفير كل الإمكانيات

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل العاشر.

إنشاء المدينة الجامعية الجديدة والمطبوعات والنشر ابرز قوانين الفصل العاشر

مجلس 2003: 180 تشريعا منها 32 قانونا و102 للميزانيات و46 اتفاقية

التشريعات المنجزة في الفصل العاشر

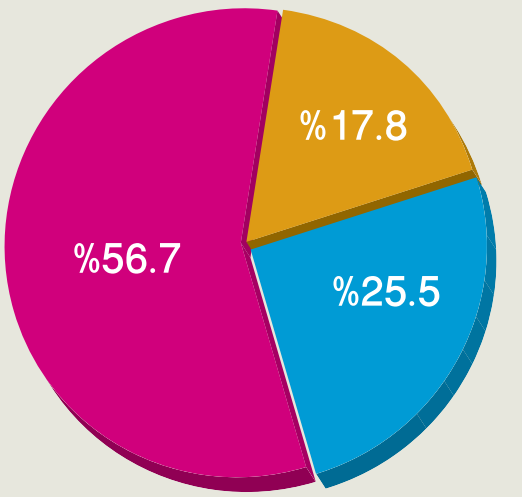

القوانين	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات والحسابات الختامية	الاجمالي
العدد	32	46	102	180
المعدل	%17.8	%25.5	%56.7	%100

التشريعات موزعة على أدوار الانعقاد

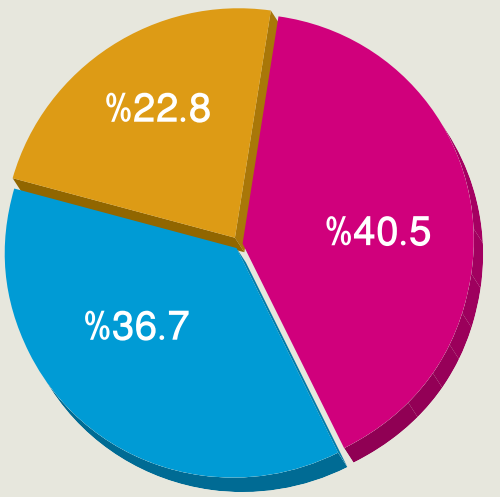

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	73	66	41	180
المعدل	%40.5	%36.7	%22.8	%100

القوانين العامة موزعة على أدوار الانعقاد

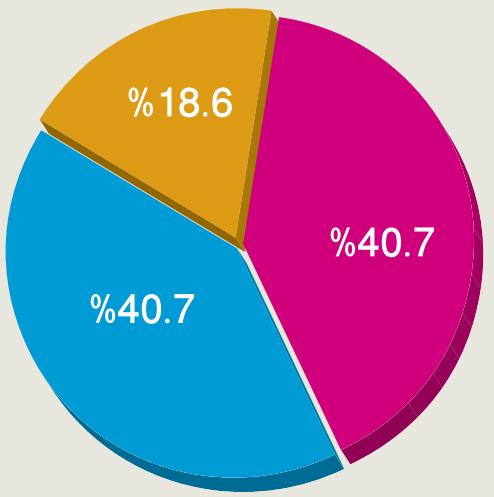

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	11	11	5	27
المعدل	%40.7	%40.7	%18.6	%100

صدر في الفصل التشريعي العاشر الذي استهل اعماله في 19 يوليو 2003 واستمر 3 سنوات 180 تشريعا منها 32 قانونا و102 قانون بشأن الميزانيات والحسابات الختامية و46 اتفاقية

فقد تنوعت التشريعات الصادرة ما بين 32 قانونا بنسبة 17.8 % من إجمالي التشريعات الصادرة في الفصل العاشر وبلغت الاتفاقيات الصادرة 46 قانونا باتفاقية بنسبة 25.5 % من إجمالي التشريعات و102 قانون ميزانية وحسابات ختامية بنسبة 56.7 % من إجمالي التشريعات الصادرة وتشير الاحصائيات بالنسبة للقوانين والمراسيم بقوانين أن هناك 15 قانونا جديدا من بين 32 قانونا بنسبة 46.9 % الباقي 17 تعديلا على قوانين قائمة بنسبة 53.1 %.

على صعيد أدوار الانعقاد بالنسبة للتشريعات الصادرة المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية فقد شهد دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي العاشر إقرار 73 قانونا بمعدل 40.5 % من إجمالي التشريعات الصادرة وعددها 180 وفي دور الانعقاد الثالث فقد تم إقرار 66 قانونا بمعدل 36.7 % وفي دور الانعقاد الرابع فقد تم إقرار 41 قانونا بمعدل 22.8 % أما تصنيفات القوانين فقد صدر 6 تشريعات لكل من قوانين الرعاية الاجتماعية وانتخابات مجلسي الامة والبلدي و5 قوانين بشأن الرعاية السكنية و4 قوانين بشأن التعليم و3 قوانين بشأن العدل والقضاء وقانونان بشأن الجيش والشرطة.

ومن ابرز قوانين الفصل العاشر تعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة ففي جلسة تاريخية في العمل البرلماني وافق المجلس في 16 مايو 2015 على مشروع الحكومة المتضمن السماح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية كما وافق على زيادة الرواتب والاجور والمعاشات التقاعدية لموظفي الدولة بواقع 50 دينارا واقر مشروع القانون بايقاف خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي عند سداد جميع الحقوق الاستبدالية ووافق على الاقتراح بقانون في شأن تنظيم الاختراق في المجال الرياضي كما اقر ايضا مشروع القانون في شأن تسوية الديون المستحقة على المواطنين والمترتبة على استهلاكهم الكهرباء والماء وذلك باسقاط مبلغ 2000 دينار كويتي من قيمة المبالغ المستحقة على المواطن اذ التزم كتابة بسداد باقي المبلغ على اقساط شهرية كما اقر المجلس بالاجماع في 6 مارس 2006 مشروعا بقانون يتعلق بالمطبوعات والنشر اضافة الى نزع ملكية الاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة. وانشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة وصرف منحة اميرية وتأجيل انتخابات المجلس البلدي وبلدية الكويت وانشاء محفظة مالية لدى بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص ومعاملة رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيين فيما يتعلق بتملك الاراضي والعقارات المبنية في دولة الكويت واجراءات التفتيش الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظور حيازتها او احرازها.

وفي التفاصيل ابرز القوانين الصادرة في الفصل التشريعي العاشر:

حقوق المرأة السياسية

قانون رقم 17 لسنة 2015 السماح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية بعد استكمال اجراءات القيد في جداول الانتخابات وفقا للقواعد والمواعيد المقررة في قانون انتخابات مجلس الامة وحرصا على العادات والتقاليد التي جبل عليها المجتمع الكويتي واخذا بمبادئ الشريعة الاسلامية الغراء تضمنت الصياغة الجديدة للمادة ان على المرأة عند ممارسة حقها في الترشيح والانتخاب مراعاة الاحكام المقررة في الشريعة الاسلامية.

المدينة الجامعية الجديدة

قانون رقم 30 لسنة 2004 بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة جاء فيه: يخصص موقع جغرافي موحد في منطقة صيهد العوازم والشدادية لإقامة منشآت مدينة جامعية جديدة تتكون من حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث وذلك بمساحة وقدرة استيعابية كافية لتحقيق هذا الغرض ويضم كل حرم جامعي مختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة لسد حاجة البلاد في إطار خطة آنية ومستقبلية شاملة تراعي أهداف التنمية والنمو الإسكاني المتزايد ومتغيرات التخطيط المنهجي ويقوم جهاز البلدية والوزارات والجهات المعنية بتوفير البنية التحتية لمنطقة صيهد العوازم والشدادية المزمع إنشاء المدينة الجامعية بها وفقا للمدة الزمنية الواردة بالمادة الخامسة من هذا القانون.

المطبوعات والنشر

قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر جاء فيه يجوز لأي شخص إنشاء مطبعة أو استغلالها أو فتح محل لبيع أو تأجير المطبوعات أو النشر أو التوزيع أو الترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان أو منشأة للإنتاج الفني فيما يتعلق بهذا القانون بعد الحصول على ترخيص في ذلك الوزارة المختصة ويجب على الطابع قبل أن يتولى طباعة أي مطبوع أن يقدم إخطار مكتوبا بذلك إلى الوزارة المختصة وأن يثبت فيها اسمه وعنوانه. ويجوز طبع وتداول ونشر أي مطبوع غير دوري على أن يذكر اسم الطابع والناشر والمؤلف وعنوان كل منهم في الصفحة الأولى أو الأخيرة من المطبوع وتاريخ الطبع وعلى الطابع إيداع نسختين من المطبوع لدى كل من الوزارة المختصة ومكتبة الكويت الوطنية قبل تداوله ونشره وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية ويجوز إدخال أو تداول أو بيع المطبوعات الواردة من الخارج بعد إجازتها من الوزارة المختصة بعد التثبت من عدم احتوائها على ما يحظر نشره ولا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة ولا يمنح

التتمة ص13

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل العاشر.

6 قوانين بشأن الرعاية الاجتماعية و5 للرعاية السكنية و4 للتعليم

قانون تاريخي يمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ترشحا وانتخابا

الاتفاقيات المنجزة موزعة على أدوار الانعقاد

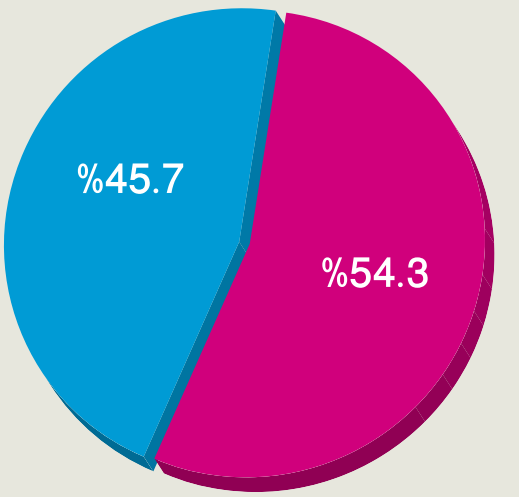

دور الانعقاد	الثاني	الرابع	الاجمالي
العدد	25	21	46
المعدل	%54.3	%45.7	%100

الميزانيات والحسابات الختامية موزعة على أدوار الانعقاد

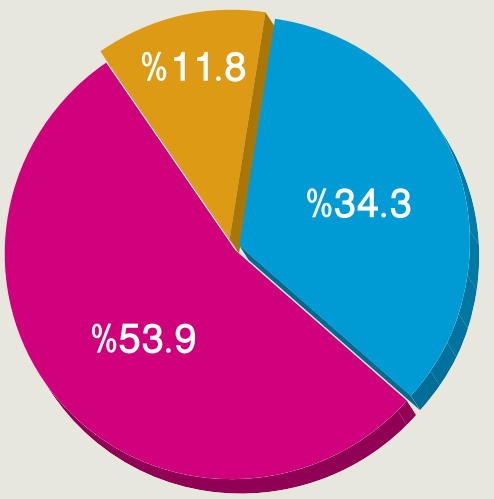

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	35	55	12	102
المعدل	%34.3	%53.9	%11.8	%100

مقارنة بين القوانين والتعديلات عليها

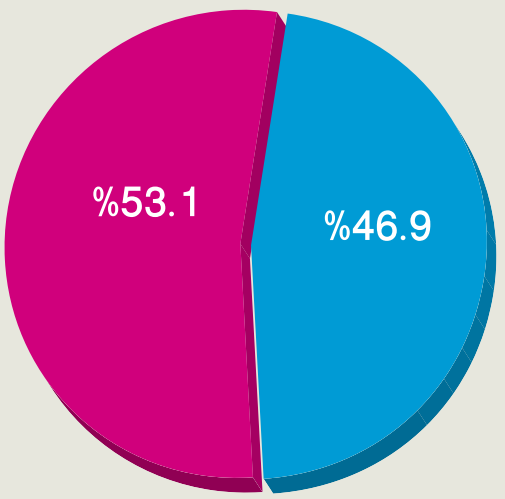

القوانين	القوانين الجديدة	تعديلات على القوانين	الاجمالي
العدد	15	17	32
المعدل	%46.9	%53.1	%100

تتمة المنشور ص12

الترخيص إلا لصاحب مؤسسة أو شركة ويشترط في طالب الترخيص لإصدار الصحيفة ما يلي:

- أن يكون كويتيا بالغا من العمر الخامسة والعشرين وكاملا للأهلية.
- أن يكون حسن السيرة محمود السمعة، ولم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن رد إليه اعتباره.
- أن يكون حاصلا على مؤهل عال بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها. وإذا كان طالب الترخيص شركة يشترط أن تتوافر في جميع المؤسسين الشروط الواردة في البندين الأول والثاني من هذه المادة.

ويصدر الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ تقديم الطلب قرارا بالموافقة على منح الترخيص أو رفضه فإذا انقضت المدة دون إصدار القرار اعتبر الطلب مرفوضا.

ويجب على ممثلي الصحف الأجنبية ومراسليها ومندوبي وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون الأجنبية الحصول على تراخيص من الوزارة المختصة لممارسة عملهم داخل الكويت وللوزارة المختصة إنذار الممثل أو المراسل أو المندوب أو إلغاء الترخيص إذا تبين أن الأخبار والمعلومات التي أبلغها تنطوي على مخالفة لأحكام هذا القانون.

الاحتراف في المجال الرياضي

قانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي جاء فيه: يجوز للأندية الرياضية التعاقد مع اللاعبين المحترفين لمزاولة النشاط الرياضي المحدد بعقد الاحتراف ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة - المدير العام - اللائحة الخاصة بانتقالات اللاعبين بناء على اقتراح الاتحاد الرياضي للعبة وموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة وتتضمن تلك اللائحة شروط وقواعد انتقالات اللاعبين والمدد التي يحق بعدها للاعب الانتقال من ناديه والحقوق المالية المترتبة على الانتقال سواء لناديه الأصلي او للاعب ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة والألعاب الرياضية التي يشملها نظام الاحتراف ونوع الاحتراف الذي يتم تطبيقه سواء أكان كليا أم جزئيا ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة - المدير العام - اللائحة الخاصة بنظام الاحتراف في كل لعبة بناء على اقتراح الاتحاد الرياضي للعبة وموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

قانون رقم 17 لسنة 2005 بتعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة جاء فيه:

رعايا دول مجلس التعاون الخليجي

قانون رقم لسنة 2014 بمعاملة رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيين فيما يتعلق بتملك الاراضي والعقارات المبنية في دولة الكويت جاء فيه: يعامل رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات المبنية في دولة الكويت معاملة الكويتيين وبشرط المعاملة بالمثل في تلك الدول.

ويسري حكم الفقرة السابقة على الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين العامين والخاصين التي يكون جميع اعضائها او المساهمين فيها اشخاصا طبيعيين متمتعين بجنسية هذه الدول.

منحة أميرية

قانون رقم 73 لسنة 2004 بصرف منحة أميرية جاء فيه:

تصرف لكل كويتي منحة اميرية لمرة واحدة مقدارها مائتا دينار كويتي وتدرج الاعتمادات اللازمة كاعتماد اضافي في ميزانية 2005/2004 بالباب الخامس: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية ويتم الصرف وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وتخصم المبالغ المترتبة على الصرف من الاحتياطي العام للدولة.

ولا يجوز الحجز على هذه المنحة او خصم اي قدر منها لاي سبب من الاسباب.

تصنيف القوانين

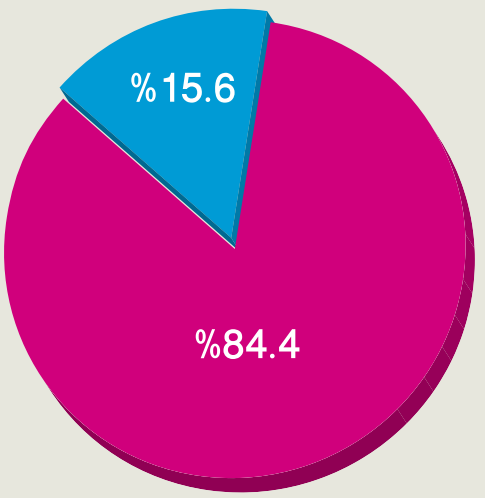

تصنيف القوانين	القوانين	المراسيم	الاجمالي
العدد	27	5	32
المعدل	%84.4	%15.6	%100

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل العاشر.

القوانين المنجزة في الفصل التشريعي العاشر

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 84 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام القانون رقم 16 لسنة 1960م باصدار قانون الجزاء	2003/11/11	الثاني
2	قانون رقم 1 لسنة 2004 بمعاملة رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيين فيما يتعلق بتملك الاراضي والعقارات المبنية في دولة الكويت	2003/12/16	الثاني
3	قانون رقم 28 لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القانون رقم 32 لسنة 1968م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية	2004/1/12	الثاني
4	قانون رقم 29 لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الاحوال الشخصية	2004/4/05	الثاني
5	مرسوم بقانون رقم 83 لسنة 2003 بتأجيل انتخابات المجلس البلدي	2003/7/15	الثاني
6	قانون رقم 30 لسنة 2004 بانشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة	2004/4/19	الثاني
7	قانون رقم 31 لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة	2004/5/31	الثاني
8	قانون رقم 32 لسنة 2004 في شأن تحديد الرسوم المستحقة على توثيق بعض التوكيلات	2004/5/31	الثاني
9	قانون رقم 33 لسنة 2004 بتعديل المادة 7مكرر من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية	2004/5/31	الثاني
10	قانون رقم 34 لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافات الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	2005/5/31	الثاني
11	قانون رقم 67 لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها	2004/5/31	الثاني
12	مرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2004 بمد مدة تأجيل انتخابات المجلس البلدي	2004/11/23	الثاني
13	قانون رقم 72 لسنة 2004 بمد العمل بالمرسوم بالقانون رقم 46 لسنة 1992 بزيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع في البلاد	2004/7/20	الثاني
14	قانون رقم 73 لسنة 2004 بصرف منحة اميرية	2004/12/15	الثالث
15	قانون رقم 2 لسنة 2005 بتعديل بعض احكام القانون رقم 25 سنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية	2004/12/28	الثالث
16	قانون رقم 4 لسنة 2005 في شأن اجراءات التفتيش الخاصة بضبط الاسلحة والذخائر والمفرقعات المحظور حيازتها او احرازها	2005/2/01	الثالث
17	قانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت	2005/3/07	الثالث
18	قانون رقم 7 لسنة 2005 بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993م في شأن الرعاية السكنية. والقانون رقم 27 لسنة 1995 م في شأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية	2005/4/18	الثالث
19	قانون رقم 17 لسنة 2005 بتعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة قانون انتخابات مجلس الامة على المرأة عند ممارسة حقها السياسي مراعاة احكام الشريعة الاسلامية	2005/5/16	الثالث
20	قانون رقم 30 لسنة 2005 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميري رقم 61 لسنة 1976	2005/6/01	الثالث
21	قانون رقم 46 لسنة 2005 في شأن انشاء محفظة مالية لدى بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص	2005/6/13	الثالث
22	قانون رقم 47 لسنة 2005 في شأن اعادة تعيين اعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الى العمل	2005/6/13	الثالث
23	قانون رقم 48 لسنة 2005 في شأن تسوية المبالغ المستحقة على المواطنين المترتبة على استهلاكهم للكهرباء والماء	2005/6/27	الثالث
24	قانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي	2005/6/25	الثالث
25	قانون رقم 1 لسنة 2006 بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة. قانون انتخابات مجلس الامة قيد اسماء من بلغ سن العشرين مع التأشير امام اسمائهم اعطاء الناخب بطاقة انتخابية تحمل صورته استبدال البطاقة الانتخابية بشهادة الجنسية	2006/2/22	الرابع
26	قانون رقم 2 لسنة 2006 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 33 لسنة 1964 في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة.	2006/3/06	الرابع
27	قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.	2006/3/06	الرابع
28	قانون رقم 25 لسنة 2006 بتعديل الفقرة الثالثة من المادة 8 من القانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية. إعادة المبالغ المدفوعة من المواطنين للبنية التحتية إليهم	2006/3/20	الرابع
29	قانون رقم 26 لسنة 2006 بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. عدم أحقية المؤسسة في استثمار أموالها في مشروعات الرعاية السكنية - زيادة بدل الايجار إلى 150 دينارا ولا يستحق هذا البدل رب الاسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن او بدل ايجار - إلغاء المادتين 6 و7 الخاصتين بمنح المؤسسة صلاحية تأسيس شركات لتنفيذ مشاريعها وتمويلها	2006/3/20	الرابع
.30	مرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2006 بحكم وقتي من المادة 32 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة. قانون انتخابات مجلس الامة استثناء بالتصويت بشهادة القيد مع شهادة الجنسية	2006/6/04	الرابع
31	مرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2006 بتعديل بعض احكام القانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية	2006/7/17	الرابع
32	مرسوم بالقانون رقم 41 لسنة 2006 بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة قانون انتخابات مجلس الامة السماح بأن يكون العضو المعين من وزارة الداخلية في اللجنة من الرجال أو النساء	2006/7/18	الرابع

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل العاشر.

الاتفاقيات المنجزة في مجلس 2003

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 2 لسنة 2004 بالموافقة على الملحقين رقمي 1 و2 لاتفاق التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والجزائية والاحوال الشخصية المبرم بين دولة الكويت والجمهورية التونسية	2003/12/15	الثاني
2	قانون رقم 3 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية والجزائية ونقل المحكوم عليهم وتصفية التركات بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية	2003/12/15	الثاني
3	قانون رقم 4 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية التبادل التجاري الحر بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الاردنية الهاشميه	2003/12/15	الثاني
4	قانون رقم 5 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية دولة الكويت وجمهورية السودان للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/12/15	الثاني
5	قانون رقم 6 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2003/12/15	الثاني
6	قانون رقم 7 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/12/15	الثاني
7	قانون رقم 9 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار	2003/12/15	الثاني
8	قانون رقم 10 لسنة 2004 بالموافقة على بروتوكول قواعد المنشأ والاجراءات الوقائية الملحق باتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التونسية	2003/12/15	الثاني
9	قانون رقم 11 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن تنظيم النقل البري الدولي للركاب والبضائع	2003/12/15	الثاني
10	قانون رقم 12 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية انضمام دولة الكويت الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية	2003/12/15	الثاني
11	قانون رقم 13 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2003/12/15	الثاني
12	قانون رقم 14 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مالطا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2003/12/15	الثاني
13	قانون رقم 15 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية مولدوفا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/12/15	الثاني
14	قانون رقم 16 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية لاتفيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/12/15	الثاني
15	قانون رقم 17 لسنة 2004 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن اضرار التلوث الزيتي لعام 1969	2003/12/15	الثاني
16	قانون رقم 18 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية التشيك لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2003/12/15	الثاني
17	قانون رقم 19 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2003/12/15	الثاني
18	قانون رقم 20 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية تاسيس المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص	2003/12/15	الثاني
19	قانون رقم 21 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية انشاء جامعة الخليج العربي المعدلة	2003/12/15	الثاني
20	قانون رقم 22 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية بلغاريا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2003/12/15	الثاني
21	قانون رقم 23 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية التعاون القضائي والاعتراف بالاحكام وتنفيذها في المواد المدنية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الايطالية	2003/12/15	الثاني
22	قانون رقم 24 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية اليونان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2002/12/15	الثاني

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
23	قانون رقم 25 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة ماليزيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ولتعزيز العلاقات الاقتصادية	2003/12/15	الثاني
24	قانون رقم 26 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة اوكرانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2003/2/15	الثاني
25	قانون رقم 27 لسنة 2004 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل	2003/12/15	الثاني
26	قانون رقم 4 لسنة 2006 بالموافقة على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتعديل الفقرة 1 من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية	2006/2/21	الرابع
27	قانون رقم 5 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المقترنين بها	2006/2/21	الرابع
28	قانون رقم 6 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت والمجلس الاولمبي الاسيوي.	2006/2/21	الرابع
29	قانون رقم 7 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية.	2006/2/21	الرابع
.30	قانون رقم 8 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت والامم المتحدة لانشاء مكتب للامم المتحدة بدولة الكويت لتقديم المساعدة الى العراق	2006/2/21	الرابع
31	قانون رقم 9 لسنة 2006 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية الامان النووي.	2006/2/21	الرابع
32	قانون رقم 10 لسنة 2006 بالموافقة على تعديل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.	2006/2/21	الرابع
33	قانون رقم 11 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة POPS.	2006/2/21	الرابع
34	قانون رقم 12 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية روتردام بشأن تطبيق اجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية ومبيدات افات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية PIC.	2006/2/21	الرابع
35	قانون رقم 13 لسنة 2006 بالموافقة على النظام الاساسي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2006/2/21	الرابع
36	قانون رقم 14 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ.	2006/2/21	الرابع
37	قانون رقم 15 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2006/2/21	الرابع
38	قانون رقم 16 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التونسية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2006/2/21	الرابع
39	قانون رقم 17 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية جنوب افريقيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2006/2/21	الرابع
40	قانون رقم 18 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وصربيا والجبل الاسود للتشجيع والحماية المتبادلة الاستثمارات.	2006/2/21	الرابع
41	قانون رقم 19 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية اوزبكستان للتشجيع وللحماية المتبادلة للاستثمارات.	2006/2/21	الرابع
42	قانون رقم 20 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية اوزبكستان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال.	2006/2/21	الرابع
43	قانون رقم 21 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية موئل الامم المتحدة بشأن مكتب موئل الامم المتحدة في مدينة الكويت.	2006/2/21	الرابع
44	قانون رقم 22 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2006/2/21	الرابع
45	قانون رقم 23 لسنة 2006 بالموافقة على تعديل المادتين 24 و25 من دستور منظمة الصحة العالميه.	2006/2/21	الرابع
46	قانون رقم 24 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت ومملكة تايلند لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.	2006/2/21	الرابع

هنأ المعينين الجدد عقب اجتيازهم الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية

الكندري: إجراءات التعيين في الأمانة العامة تتم بشفافية ولا تخضع للواسطات

أكد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري أن إجراءات التعيين في الأمانة العامة تتم بشفافية ودقة متناهية ومحددة بلائحة واضحة تمنح المتقدمين كافة فرصا متساوية وتضع ضمانات تحفظ حقوق الجميع ولا تخضع للواسطات والمحسوبية.

وهنأ الكندري خلال اختتام برنامج تأهيل المعينين الجدد والذي نظمته إدارة التدريب في قطاع الموارد البشرية في (الأمانة العامة) الذين اجتازوا الاختبارات التحريرية التخصصية والمقابلة الشخصية بنجاح مبينا أنهم حققوا هذا الإنجاز بذراعهم من دون تدخل أو واسطة من أحد والمستحق أخذ مكانه.

وأضاف الكندري أننا في (الأمانة العامة) نمتلك لوائح وقواعد تنظيمية وهي تعد الأكثر شفافية على مستوى الدولة ابتداء من نشر إعلان الاحتياجات الوظيفية في كل الصحف اليومية واستقبال الطلبات المستوفية للشروط وغيرها من الإجراءات الروتينية المتبعة في مثل هذه الأمور.

وأوضح أن هناك تعليمات مباشرة من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ومكتب المجلس بعدم ظلم أحد ولا نقبل أن يتم تعريض أي أحد للظلم ولم نخضع لأي ضغوط مورست علينا.

وأشار الكندري إلى أن العمل في مجلس الأمة يحتاج إلى الدقة والتركيز والعمل بسرعة فائقة لكوننا سلطة تشريعية تصدر من قبلنا القوانين التي ترسل إلى الحكومة وهي محددة بوقت ويجب أن تكون خالية من الأخطاء والمثالب الدستورية والقانونية واللغوية.

ودعا الكندري الموظفين الجدد إلى بذل كل ما عندهم في بداية مسيرة عملهم في الأمانة العامة ليثبتوا إمكاناتهم وخدمة وطنهم وإعطاء صورة نمطية أولية رائعة لمسؤوليهم موضحا أن مكتبه ومكاتب المسؤولين ستكون دائما مفتوحة لاستقبال الملاحظات والمقترحات لتطوير العمل.

علام الكندري

الوقيت: تأسيسية نظم ومهارات التفتيش الأمني لعسكري الحرس النسائي

تحت إشراف الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت ينظم قطاع حرس مجلس الأمة دورته التدريبية الأولى من الموسم التدريبي 2018/2016 بعنوان تأسيسية نظم ومهارات التفتيش الأمني وقواعده الفعالة لعسكري الحرس النسائي بحرس المجلس والتي تعقد لمدة عدد 5 اسابيع خلال الفترة من 8 مايو 2016 وحتى 9 يونيو 2016.

وقال الوقيت في تصريح صحفي إن الإعداد للدورة بدأ منذ فترة وتأتي في إطار خطة التطوير التي ينتهجها قطاع حرس مجلس الأمة في الاهتمام بمنتسبيه من الضباط وضباط الصف والأفراد ومن الحرس النسائي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الأمنية والإدارية.

وأضاف الوقيت أن إلمام قطاع حرس المجلس بكل ما هو جديد علميا وعمليا وتكنولوجيا يرتقي بقدراتهم على القيام بمهامهم الجليلة في حفظ أمن مجلس الأمة ومنشآته الحيوية ومكافحة أي شكل من أشكال الانفلاتات الأمنية بكافة طرقها.

وأوضح أن هذه الدورة التدريبية جاءت انطلاقا من توجيهات رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الدائمة في الارتقاء والنهوض بمستويات التدريب على التفتيش الأمني وأنظمته الحديثة والمتطورة بأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية لتطوير الأداء الأمني لحرس المجلس في مجابهة المتغيرات الأمنية الطارئة.

وأردف أن الدورة التدريبية تتضمن بعض النقاط أهمها أجهزة التفتيش الأمني الحديثة والإجراءات الفنية للتفتيشات الأمنية الفعالة وأسلوب التعامل مع الضغوط الأمنية وأخلاقيات المهنة في حرس مجلس الأمة كما تهدف الدورة إلى التعرف على نظام الجزاءات والعقوبات الانضباطية في حرس مجلس الأمة وتطوير الأداء في استخدام الأسلحة الخفيفة وتأمينها مضيفا أن الدورة ستختتم أعمالها بالتطبيقات الأمنية (فردية – جماعية) حتى يتأكد تحقيق الدورة لأهدافها المنشودة.

ويحاضر في الدورة التدريبية كل من الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد خلف الوقيت ومستشار شؤون حرس مجلس الأمة د. مجدي عبدالبصير.

وفي ختام تصريحه أعرب الوقيت عن امتنانه للبدء في تنفيذ الخطة التدريبية للموسم التدريبي 2018/2016 متمنيا للمتدربين التوفيق والنجاح والاستفادة بكل ما هو حديث للارتقاء بمستوى أدائهم الأمني عمليا ونظريا.

الوقيت متحدثا خلال الدورة التدريبية

الفهد: احتفالية يوم المرأة هي الأولى في تاريخ الكويت

أكدت رئيسة لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء الشيخة لطيفة الفهد ان الاحتفالية الأولى بـ(يوم المرأة الكويتية) المقررة غدا الاثنين تعكس إيمان القيادة السياسية بدور المرأة المجتمعي والحرص على تمكينها في مراكز صنع القرار.

وقالت الشيخة لطيفة الفهد في مؤتمر صحافي امس للاعلان عن فعاليات الاحتفالية المعنونة (شقائق الرجال) إن هذه الاحتفالية ذات خصوصية لأنها الأولى في تاريخ البلاد إثر صدور القرار التاريخي بمنحها حقوقها السياسية كاملة في مايو 2005.

وأوضحت أن مقترح لجنة شؤون المرأة بتحديد 16 مايو كل عام يوما للمرأة الكويتية جاء من أجل إعلاء مكانة المرأة.

الوفيات

• **حسين علي عبدالرحمن عيسى العسعوسي، 71 عاما، (شيع)**، رجال: شرق، شارع الخليج العربي، ديوان العسعوسي، تلفون: 99287287، نساء: ابوفطيرة، ق3، ش 229، م523

• **نبيل أحمد محمد الطاهر، 52 عاما، (شيع)**، رجال: الرميثية، ق6، شارع شاهين الغانم، م18، تلفون: 99871771، نساء: سلوى، ق3، ش5، م341

• **زهرة عبداللطيف مندني، زوجة: حميد عبدالله العبدالله الحداد، 63 عاما، (شيعت)**، رجال: المنصورية، ق2، حسينية آل ياسين، تلفون: 99367060، نساء: بيان، ق12، ش1، ج5، م21، بجانب مواقف الإمام الحسن، حسينية الأئمة الاثني عشر، تلفون: 99029266

• **سلمان محمد مطلق نصار، 76 عاما، (شيع)**، رجال: جابر العلي، ق4، ش8، م20، تلفون: 66698898، نساء: القصور، ق3، ش9، م14، تلفون: 25426238

• **حربي محمد علي الزعبي، 76 عاما، (شيع)**، خيطان، ق5، ش47، م7، تلفون: 66032251

• **هاجر علي صادق عبدالله، زوجة: حسين حسن العبدالله، 80 عاما، (شيعت)**، رجال: حسينية الامام الحسين، سلوى، ق1، شارع المتنبي 7 مقابل مدرسة الغانم، تلفون: 97282244، نساء: عصرا فقط، تلفون: 98523202

• **علي سعد حسين الصلاحات، 60 عاما، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: ضاحية عبدالله السالم، ق3، شارع ابويوسف القاضي، م12، تلفون: 66932819، نساء: مبارك الكبير، ق3، ش 36، م2، تلفون: 99879191

• **غزيل بجاد ظافي المطيري، زوجة: فهد خلف الحابوط المطيري، 57 عاما، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، العزاء عبدالله مبارك، ق7، ش717، م6، تلفون: 94960033 - 66122269

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:27
الشروق	04:56
الظهر	11:44
العصر	03:20
المغرب	06:33
العشاء	08:00

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع